النزاع الحدودي الياباني – السوفيتي حول الأقاليم الشمالية (جزر الكوريل الجنوبية) حتى نهاية الحرب الباردة ١٩٩١ (دراسة تاريخية)

د. منتهى طالب سلمان
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات - قسم التاريخ

خلاصة

أن فرض سيادة (دولة) على (جزر الكوريل الجنوبية)- او ما أطلق عليها اليابانيون بالاقاليم الشمالية-في المحيط الهادئ كان محل نزاع حدودي بين اليابان والاتحاد السوفيتي ظهر جلياً بعد الحرب العالمية الثانية أي خلال مدة الحرب الباردة، وعلى الرغم من أنتهاء الحرب الباردة بأنهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ فإن هذا النزاع ظل مستمراً، ، وقد قدم كلا البلدين أدعاءات تاريخية وشرعية للمطالبة بحقوق سيادة وملكية الجزر الأربع الذي أحتلها الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقيات ومعاهدات دولية، إلا أن هذه الأدعاءات أثبتت فشلها من خلال استمرار النزاع الإقليمي.

Japanese territorial dispute about the Soviet northern provinces (South Kuril Islands until the end of the Cold War) Historical Study

Dr. MuntahaTalib Salman
University of Baghdad - College of Education for Women - History Dept.

Abstract

The imposition of (state) policy on the South Kuril Islands.In the Pacific was a subject of borders dispute between Japan and Soviet Union which appeared clearly afterthe second Great War and during the cold war. Despite the end of the Cold War and the collapse of the Soviet Union in 1991, this conflict has continued, thus both countries had to made a historic and legitimate claims to demand the rights of sovereignty and ownership of four islands occupied by the Soviet Union after World War II under the international conventions and treaties, but these claims are proven failures through the continuation of the regional conflict.

المقدمة

يعرف الباحثون أربعين قضية تقريبا على حافة الميزان في الحروب الحديثة، تتراوح بين قضايا الأقاليم والملاحة وتغيير الحكومات وحماية الأفراد ومراجعة شروط معاهدة ما وحماية العُرف والمصالح التجارية الخارجية، وبالنسبة لكثير من الباحثين فإن قضية الإقليم هي من أهم القضايا والأكثر عرضة للنزاع لكونها تؤدي دوراً في حكم الأوضاع الاستراتيجية العسكرية والموارد الاقتصادية القيمة. علما ان دراسة مشكلات الحدود الدولية من المواضيع الشائكة والمعقدة لكونها تتطلب معرفة من النواحي التاريخية والسياسية والجغرافية والقانونية لدول الجوار الجغرافي للبلد المراد دراسة مشكلاته.

تتألف جزر (الكوريل) برمتها من سلسلة من الجزر تمتد بين شبه جزيرة (كامشاتكا) الروسية من الشمال وحتى جزيرة (هوكايدو) اليابانية من الجنوب، وتنقسم هذه السلسلة إلى مجموعتين، الأولى تبدأ من شبه جزيرة (كامشاتكا) وحتى جزيرة (أوروب) في منتصف السلسلة تقريباً وتسمى (جزر الكوريل الكبرى)، والثانية تقع إلى جنوب جزيرة (أوروب) وهي تتألف من أربعة جزر هي (اتيوروفو) و (كوناشيري) و (هابوماي) و (شيكوتان)، أطلقت عليها روسيا اسم (جزر الكوريل الصغرى) أو (جزر الكوريل الجنوبية)، ويسميها اليابانيون الأقاليم الشمالية.

أن فرض سيادة (دولة) على (جزر الكوريل الجنوبية) في المحيط الهادئ كان محل نزاع حدودي بين اليابان والاتحاد السوفيتي ظهر جلياً بعد الحرب العالمية الثانية أي خلال مدة الحرب الباردة، وعلى الرغم من أنتهاء الحرب الباردة بأنهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ فإن هذا النزاع ظل مستمراً، ، وقد قدم كلا البلدين أدعاءات تاريخية وشرعية للمطالبة بحقوق سيادة وملكية الجزر الأربع التي أحتلها الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقيات ومعاهدات دولية، إلا أن هذه الأدعاءات أثبتت فشلها من خلال استمرار النزاع الإقليمي.

تعود أهمية موضوع (النزاع الحدودي الياباني – السوفيتي حول الأقاليم الشمالية (جزر الكوريل الجنوبية) حتى نهاية الحرب الباردة : دراسة تاريخية)، إلى بيان كيفية التعامل مع مشكلة الأقاليم الشمالية او (جزر الكوريل الجنوبية) في

سياق الحرب الباردة، وبيان الأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر لكل من حكومتي طوكيو وموسكو ووقوفها عائقاً أمام توقيع معاهدة للسلام بين الطرفين، وأثرها في العلاقات بين البلدين، إذ كان لكل طرف عوامل مهمة ومانعة من التخلي عن هذه الجزر، ومنها الأهمية الاستراتيجية والثروة الاقتصادية المتأتية من صناعة صيد السمك والمعادن التي تتمتع بها (جزر الكوريل الجنوبية) ، وانعكاس هذه العلاقة على تحقيق أمن حوض المحيط الهادئ واستقراره.

تحاول الدراسة الإجابة الموضوعية عن تساؤلات عدة منها :

١- هل كان للموقع الجيوستراتيجي للجزر أثر في النزاع الياباني – السوفيتي، وكيف كان ذلك؟
٢- ما أبرز المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تعلقت بتاريخ النزاع الحدودي بين البلدين؟
٣- هل كانت لغة البنود الواردة في المعاهدات الدولية واضحة ومتوافقة شرعياً مع وجهة نظر القانون الدولي؟
٤- هل أثرت مشكلة النزاع الحدودي في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين.
٥- كيف أثرت الحرب الباردة في مشكلة النزاع الحدودي بين الطرفين.
٦- ما النقاط الأساسية التي استندت إليها الأدعاءات اليابانية والسوفيتية للمطالبة بالسيادة على الجزر الأربع؟
٧- ما وجهة نظر القانون الدولي المتمثل بمحكمة العدل الدولية في حق السيادة على الجزر؟

ينقسم البحث على أربعة محاور، بيّن المحور الأول أهمية الموقع الجيوستراتيجي (لجزر الكوريل الجنوبية) ، وفصّل المحور الثاني المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بتاريخ النزاع الحدودي بين البلدين، التي قسمت بدورها إلى ثلاث مراحل، وشملت الأولى المعاهدات المبكرة من عام ١٨٥٥ وحتى عام ١٩٠٥، والثانية الاتفاقيات الدولية خلال مدة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، والثالثة المعاهدات الدولية خلال مدة الحرب الباردة ١٩٤٦-١٩٩١، كما ركز المحور الثالث على المطالب اليابانية والسوفيتية ووجهة نظر كلا البلدين، فضلا عن الأدعاءات التاريخية والشرعية للمطالبة بالسيادة على الجزر الأربع، أما المحور الرابع فقد درس وجهة نظر القانون الدولي في حق السيادة على (جزر الكوريل الجنوبية).

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر الأجنبية، ومنها لمؤلفين يابانيين وأخرى لمؤلفين روس، فضلاً عن المصادر الانكليزية ام المترجمة، ومجموعة من الوثائق الدولية مثل وثائق محكمة العدل الدولية والوثائق الأمريكية ووثائق وزارة الخارجية اليابانية وباللغتين العربية والانكليزية، وبمجموعها فقد أفادت البحث في محاوره الأربعة، ولاسيما أطروحة (The Russian Debate The Kurils Islands Territorial) للمؤلفة (فرجينيا بي كراف)(Virginia B. Graf) التي تضمنت دراسة شاملة للنزاع الحدودي من النواحي التاريخية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية جميعها، وبحث (Southern Kurils or Nortern Territories) للمؤلف (كيث أي كول) (Keth A. Call) المنشور في مجلة القانون في جامعة (برنغهام) الذي أفاد البحث في جميع محاوره وقدم دراسة تحليلية للمعاهدات من خلال نقدها من الناحية القانونية، وبحث (Dispute Russia and Japan Concerning Kuril Island) للمؤلف الروسي (زولوتاروفا دي في) (Zolotaryova D.V) الذي قدم دراسة تاريخية للنزاع الحدودي بين اليابان والاتحاد السوفيتي فضلاً عن بيان وجهات نظر الطرفين من النزاع، وبالتفصيل، ولاسيما المطالب السوفيتية، أما المطالب اليابانية فقد تم توضيحها في ندوة عبر الحدود التي كانت بعنوان (Russian Obstinacy and New Praspects For Peace)، والتي قدمها الباحث (موريس سازوكي) (Morris Suzuki)، كما ان بحث (The Northern Territory Problem past and Present) للمؤلف (هاراكو سايتو) (Haruko Saito) الذي نشره مركز (تايكو) الثقافي في طوكيو، قدم دراسة تاريخية للنزاع الحدودي بين البلدين وبصورة مفصلة.

أولاً : أهمية الموقع الجيوستراتيجي للجزر.

إن مفهوم (الجيوستراتيجي) يتناول بالتحليل العوامل الجغرافية العشرة للوحدة السياسية وهي (الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافية، المناخ، الموارد، السكان)، ويشير مفهوم (الجيوستراتيجي) إلى التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصفة الدولية، أي أنها تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة سواء في الحرب أو السلم[١].

وتأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة المقومات التي تصنع الخصائص التي تتأثر بها الوحدة السياسية، ومن ثم يكون للموقع الجغرافي وزن وتقدير معاً فيما يتعلق بوجود الوحدة السياسية والدور الذي تسهم به بالنسبة لكيانها الذاتي من ناحية، وبالنسبة لعلاقاتها مع الوحدات السياسية الأخرى من ناحية أخرى، فضلاً عن أن الموقع الجغرافي يعد من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد قوة الدولة وسياساتها الداخلية والخارجية، كما يترتب عليها أتخاذ الكثير من القرارات وظهور الكثير من النتائج العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن أن الموقع الجغرافي يعد أحد العوامل الأساسية في دراسة الجغرافية السياسية وذلك لتأثيره في السلوك السياسي للدولة وعلاقاتها الإقليمية بالدول الأخرى[٢].

لذلك لابد أولاً من دراسة الموقع الجغرافي (لجزر الكوريل الجنوبية) مما يسهم في أظهار القيمة الفعلية لها، وانعكاسها على السياسة الخارجية لكل من اليابان والاتحاد السوفيتي ولاسيما خلال مدة الحرب الباردة (١٩٤٦-١٩٩١) .

تتألف جزر (الكوريل) برمتها من سلسلة من الجزر البركانية يبلغ عددها (٥٦) جزيرة وتمتد نحو ١٢٠٠كم من الشمال الشرقي حتى الجنوب الغربي، من القمة الجنوبية لشبه جزيرة (كامشاتكا) Kamchatka الروسية وحتى القمة الشمالية الشرقية من جزيرة (هوكايدو) Hokkaido اليابانية[٣]، وتفصل هذه الجزر بحر (اوكوتسك) Okhotsk عن

المحيط الهادئ (الباسفيك). وتمثل سلسلة جزر (الكوريل) جزءاً مما يسمى بـ(حلقة النار) في المحيط الهادئ، إذ أن الجزر نفسها هي قمم براكين (ستراتوفو) Stratovo، التي تكونت نتيجة أنغمار اللوحة الصخرية للمحيط الهادئ تحت صخور بحر (أوكوتسك)، فشكلت خندق (الكوريل) وبلغ مجمل مساحتها نحو (٦٠٠٠) ميل مربع[٤].

أما تسميتها فهي مأخوذة من الكلمة الروسية (كوريت) Kurit وتعني بالعربية (الأرض التي يخرج منها الدخان)، كما اطلق عليها اليابانيون الأوائل الذين سكنوا هذه الجزر تسمية (تشيما) Chishima، كما سموها (جزر الألف)[٥].

ومن بين سلسلة الجزر هذه هناك أربع جزر فقط تمثل محل النزاع الحدودي الياباني-السوفيتي، وهذه الجزر الأربع هي (ايتوروفو) Itorofo أو (ايتوروبو) و (كوناشير) أو (كوناشيري) Kunashir و (هابومـاي) Habomai و (شيكوتان) Shikotan، وتقع الأولى والثانية إلى أقصى جنوب سلسلة (الكوريل)، والثالثة والرابعة تقعان إلى الشرق من (ايتوروفو) و (كوناشيري)[٦].

خارطة تبين جزر الكوريل بالكامل[٧]

واطلق الاتحاد السوفيتي على هذه الجزر الأربع تسمية (الكوريل الجنوبية) أو (الكوريل الصغرى) بينما دعتها اليابان بأسم (الأقاليم الشمالية)، ويمكن رؤية جزيرتي (هابوماي) و (شيكوتان) من شواطئ جزير (هوكايدو) اليابانية[٨]. علما أن جزيرة (سخالين) Sakhalin التي يسميها اليابانيون (كرافوتو) ليست جزءاً من جزر (الكوريل الكبرى) – وهي لها أيضاً أهمية تاريخية في الخلاف – إذ تقع على طول الساحل الأوراسي ومباشرة إلى غرب سلسلة (الكوريل) بالكامل[٩].

تتمتع جزر (الكوريل الجنوبية) بموارد اقتصادية ، منها صناعة السمك الثمينة، فضلاً عن الموارد الطبيعية من مستودعات النفط والغاز الذي اكتشف تحت مياه الصيد الغنية، فضلاً عن معدن (الرينيوم) النادر الذي عثر عليه في بركان (كودريافي) Kudriavy في جزيرة (ايتوروفو). وتعد السياحة مصدراً مهماً في مدخولات هذه الجزر التي تزخر بالمناظر الطبيعية الخلابة مما اكسبها أهمية تجارية كبيرة[١٠]، وبسبب موقعها على طول حافة المحيط الهادئ ووجود تيار (اوياتشيو) Oyashio من الجنوب فإن المياه التي تحيط بجزر (الكوريل) بالكامل هي الأكثر من بين انواع المياه إنتاجية من الناحية الاقتصادية في منطقة شمال المحيط الهادئ، فضلاً عن توفيره بيئة متنوعة لمجموعة واسعة من الحياة البحرية[١١]. كما تحتل (جزر الكوريل الجنوبية) أهمية استراتيجية لدى كلا الدولتين، من خلال إمكانية تحويل هذه الجزر إلى قواعد جوية وبحرية وبذلك تستطيع اليابان أن تؤمن اجنحتها الشمالية، ويتمكن الاتحاد السوفيتي من تأمين جنوب جزيرة (كامشاتكا)، ومن ثم يسهل عليه الوصول إلى المياه الدافئة لتحقيق مكاسب تجارية واسعة، علماً أن الأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر كانت محكومة بمتغيرات الظروف الدولية في كل وقت من الأوقات.

فعلى سبيل المثال خلال مدة الحرب الباردة (١٩٤٦-١٩٩١) أصبحت جزر (الكوريل) بالكامل المفتاح الاستراتيجي الذي أمسك به الاتحاد السوفيتي، ويذكر الباحث (ماك اوهارا) بهذا الصدد قولاً مفاده "تحتل الأقاليم الشمالية موقعاً استراتيجياً كأنها تقوم بحماية البوابة الجنوبية لبحر أوكوتسك في المحيط الهادئ، فتوفر ممراً آمناً للقوات الحربية البحرية فوق سطح البحر وللغواصات تحت سطحه وللقوات الحربية البرية خارج المحيط الهادئ"[١٢] ، لذلك فإن الأهمية الاستراتيجية لجزر (الكوريل) برمتها أصبحت من المصالح الوطنية الحيوية لتوفير الأمن للبلاد.

لذلك أوجدت الموارد الطبيعية والأهمية الاستراتيجية (لجزر الكوريل الجنوبية) مصالح اقتصادية وتنافساً سياسياً بين كل من اليابان والاتحاد السوفيتي، وفي ذلك نقل وزير التجارة (ن.بي.روميانستيف) N.B. Rumianster قولا عن القيصر الروسي (اسكندر الأول) عام ١٨٠٣ مفاده "أن الطبيعة بنفسها التي وضعت روسيا إلى جانب اليابان ومنحتهما سهولة للوصول إلى بعضهما عن طريق البحر، وهي من منحتنا الفوائد التجارية مع كل الدول التجارية الأخرى"[١٣].

ومما سبق يتبين أن جزر (الكوريل الجنوبية) تتمتع بمقومات الموقع (الجيوستراتيجي) للبلدين، وتتميز بموقع مهم وحيوي لأطراف النزاع، وهي بذلك تتجاوز في أهميتها كونها مسألة حدود، لذلك نجد أن كلا الطرفين متمسك بها.

ثانياً : المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنزاع الحدودي الياباني – السوفيتي حول (جزر الكوريل الجنوبية).

تعود الاستكشافات الجغرافية لجزر (الكوريل) بالكامل إلى القرن السابع عشر، عندما أُرسِل عدد من التجار من الروس واليابانيين من قبل حكوماتهم للبحث عن أراضٍ جديدة، وقد نقلوا معهم أرثهم الحضاري والتاريخي والفلسفي إلى هذه الجزر[١٤]. فاكتشفت اليابان الأقاليم الشمالية الأربعً (جزر الكوريل الجنوبية) إبان (عهد إيدو) [١٥]، وفي عام ١٦٤٤ أعدت الحكومة اليابانية (خريطة اليابان لعصر شوهو) والتي تضمنت أسماء جزر مثل (كوناشيري) و(اتوروهو) أي (ايتوروفو)، كما ابحر عدد من اليابانيين إليها، وعدت إمارة (ماتسومائي) الأقاليم الشمالية الأربعة جزءاً من أراضيها منذ أوائل القرن السابع عشر، ورسخت سيطرتها تدريجياً على الجزر، وبهذا فإن اليابان كانت لها روابط وثيقة مع الأقاليم الشمالية قبل استكشافات روسيا لجزر (الكوريل) بالكامل في أوائل القرن الثامن عشر، إذ وضعت الحكومة اليابانية نقطة مراقبة على جزيرة (ايتوروفو) وجزر أخرى إلى الجنوب منها لحمايتها من الأطماع الخارجية[١٦].

خارطة تبين جزر اليابان خلال عهد (شوهو) من المتحف القومي لتاريخ اليابان[١٧]

وبالمقابل تذكر مصادر اخرى ان جزر (الكوريل) اكتشفت من قبل الملاح الهولندي (دي فريس) De Vress عام ١٦٣٤، كما تذكر بعض المصادر انها اكتشفت من قبل تاجر يدعى (تاراس ستادوكن) الذي ابحر من نهر (كوليما) وعبر مضيق (بيرنغ) الذي يفصل بين قارة آسيا وقارة امريكا الشمالية، وتحديداً بين رأس (ديجنيف) في روسيا ورأس أمير بلاد الغال في الاسكا، وهو يصل بين بحر (بيرنغ)Bering والمحيط المتجمد الشمالي، لكي يصل الى ساحل جزيرة (كامشاتكا) وصولا الى جزر (الكوريل)، وان الروس وصلوا الى هذه الجزر عام ١٧١١، وفي عام ١٧٣٦ اصبحت (ايتوروفو) خاضعة للحكم الروسي، وفي عام ١٧٦٦ ابحر الروس للبحث عن جزر اخرى، وفي عام ١٧٩٥ انشأت الشركة الروسية-الامريكية مصنعاً على احدى جزر (الكوريل) القريبة من جزيرة (كامشاتكا) [١٨].

ومن خلال إدعاء اليابانيين بانهم كانوا السباقين لاكتشاف جزر (الكوريل)، وادعاء الروس ادعوا هم من اكتشفها اولاً، يمكن القول ان اليابانيين ربما اكتشفوا المناطق القريبة من البر الياباني، في حين ان الروس اكتشفوا فعلا المناطق القريبة من البر الروسي، فضلا عن وصول الهولنديين اليها ايضا، وبذلك لايمكن منح حق الاستكشاف الى طرف واحد دون الاطراف الاخرى، لذلك يمكن القول ان الاطراف الثلاثة وصلوا الى الجزر في المدة نفسها تقريباً.

١- المعاهدات المبكرة (١٨٥٥-١٩٠٥).

اتبعت اليابان خلال عهد (التوكوجاوا) (١٦٠٣-١٨٦٨) سياسة العزلة عن العالم الخارجي لأكثر من (٢٥٠) عاماً، ولعل أبرز العوامل التي دفعت اليابان إلى تبني هذه السياسة، هو ازدياد حجم النفوذ الاقتصادي والسياسي للبرتغاليين والهولنديين والأسبان والانكليز في مطلع القرن السابع عشر في جزر المحيط الهادئ وفي جنوب شرق آسيا، الأمر الذي أثار مخاوف الحكومة اليابانية، لاسيما بعد اطلاعها على خطة أسبانية لاحتلال البلاد عام ١٦٢٢، فبادرت إلى إغلاق المحطات التجارية الأجنبية ومنعت نشاط الإرساليات التبشيرية[١٩].

وعلى الرغم من ذلك حاولت روسيا إقامة علاقات التجارية مع اليابان، فمنذ بداية القرن الثامن عشر هيمنت ثلاث مسائل على العلاقات بين اليابان وروسيا، الأولى مسألة المصالح التجارية والاقتصادية، والثانية مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين، والثالثة (الطرف الثالث) المتمثل بالتنافس الدولي وأثره في العلاقات بين الطرفين ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبريطانيا وفرنسا وهولندا[٢٠].

أ- معاهدة شيمودا ١٨٥٥ .

أولّى اليابانيون في نهاية القرن الثامن عشر اهتماماً كبيراً بنشاط روسيا في جزر (كامشاتكا) و (الكوريل) بالكامل وسخالين[٢١]، ولاسيما بعد قيام الحكومة القيصرية باتخاذ تدابير فعّالة للترويج للهجرة الفلاحية من روسيا الأوربية إلى (سايبيريا) والشرق الأقصى، وهنا بدأ التنافس بشكل فعّلي بين البلدين حول الفحم ومستودعات النفط في (سخالين) وحقوق الصيد في المياه المحيطة[٢٢].

ومع بداية عام ١٧٩٢ جاب البحارة الروس المياه القريبة من اليابان وسواحلها في محاولة لإقامة علاقات تجارية معها، إلا أن اليابانيين رفضوا إقامة أية علاقات تجارية مع الروس[٢٣].

وبعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية ميدان التنافس مع الدول الأوربية على منطقة الشرق الأقصى، وظهور المشاكل المتعلقة بالتجارة مع الصين ولاسيما بعد أن فرضت على الأخيرة مجموعة من المعاهدات غير المتكافئة من قبل الدول الغربية، وكان من بينها معاهدة (وانغ زيا) ١٨٤٤[٢٤] بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، عندئذ ظهرت الحاجة لإقامة علاقات تجارية مع اليابان لحماية البحارة الذين تتحطم سفنهم بالقرب من سواحل اليابان، فضلاً عن الحاجة إلى المؤونة الغذائية وللتزود بالفحم، ونتيجة لتزايد شكاوى البحارة الأمريكيين من تعسف اليابانيين وقسوة المعاملة التي تلقتها السفن الأمريكية[٢٥]،زاد اصرار الولايات المتحدة الأمريكية على كسر عزلة اليابان، وتمكنت من ذلك بعد التوقيع على معاهدة (كاناكوا) عام ١٨٥٤ [٢٦].

وعلى أثر توقيع معاهدة (كاناكوا) سارعت بقية الدول الأوربية لعقد معاهدات مماثلة عام ١٨٥٥ للحصول على الامتيازات نفسها التي حصلت عليها الولايات المتحدة الأمريكية [٢٧].

فسميت المعاهدة التي عقدتها اليابان مع روسيا عام ١٨٥٥ معاهدة (شيمودا) Shimoda نسبة إلى ميناء (شيمودا) الذي كان من بين الموانئ اليابانية الثلاثة التي فتحت أمام التجارة مع روسيا[٢٨].

كانت معاهدة (شيمودا) التي عرفت أيضاً بمعاهدة التجارة والملاحة هي أول معاهدة عقدت بين الطرفين، وحددت المادة الثانية منها ترسيم حدود الملاحة البحرية بين اليابان وروسيا[٢٩]، فمنحت للأولى حق السيطرة على جزيرة (ايتورفو) و (كوناشيري) و(شيكوتان) و(هابوماي) إلى اليابان، وأن كل جزيرة (اوروب) Uruppu وما يقع شمالها إلى روسيا[٣٠]، وبذلك رسم الخط الحدودي، فاصبح يمر بين جزيرة (ايتورفو) أو(ايتوروبو) التي تعود إلى اليابان وبين جزيرة (اوروب) وجزر (الكوريل الكبرى) التي تعود إلى روسيا[٣١].

خارطة تبين ترسيم الحدود بين اليابان وروسيا على وفق معاهدة (شيمودا) عام ١٨٥٥ [٣٢]

وبذلك حددت المعاهدة سيادة اليابان على (جزر الكوريل الجنوبية)، كما حددت سيطرة مشتركة يابانية-روسية على جزيرة (سخالين) لوجود مستوطنين من كلا البلدين، ومنحوا امتياز الاشتراك في صيد الأسماك والحيوانات، لذلك كانت معاهدة (شيمودا) بداية لإقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين[٣٣].

وبذلك تم بموجب معاهدة (شيمودا) ترسيم الحدود البحرية بين اليابان وروسيا، وأصبح للبلدين حدود مشتركة موثقة على وفق معاهدة رسمية وضعت أيضاً الأسس الأولية للتجارة بين البلدين.

إن النص الأصلي من هذه المعاهدة كتب باللغتين الفرنسية والهولندية ، ومن ثم ترجمت إلى اللغتين اليابانية والروسية، ومن الملاحظ أنه في النصين الأصليين فضلا عن النص الروسي ما عدا النص الياباني، تم التأكيد على توضيح نص المادة الثانية على أن الجزر الواقعة إلى الشمال من (اوروب) هي الجزء الآخر من جزر (الكوريل)، وبالمقابل فإن (ايتوروفو) و (كوناشيري) هي أيضاً الجزء الآخر من جزر (الكوريل) [٣٤]، وبذلك اعترفت روسيا أن جزر (الكوريل) تنقسم إلى مجموعتين وبموجب معاهدة (شيمودا) قد منحت الجزء الجنوبي منها اليابان.

صورة تبين نص المعاهدة باللغة اليابانية[٣٥]

ب- معاهدة سانت بطرسبورغ ١٨٧٥.

بموجب معاهدة (شيمودا) فإن جزيرة (سخالين) (كرافوتو) لم يتم ترسيم الحدود فيها بين اليابان وروسيا، ونتيجة لكثرة النزاعات والتنافس الياباني-الروسي حول هذه الجزيرة، ولأخماد هذه المشاكل، دخل كلا الطرفين في مباحثات جديدة لتقسيم مناطق النفوذ بينهما[٣٦]، وفي عام ١٨٧٥ تم التوقيع على معاهدة (سانت بطرسبورغ) Sanit Petersburg[٣٧]، والمعروفة أيضاً بمعاهدة (التنازل الأقليمي المتبادل بين اليابان وروسيا) [٣٨]، وبعد أن حدد الروس مصالحهم الأولية التي تكمن في جزيرة (سخالين) وهي جزيرة كبيرة وغنية بالموارد الطبيعية فضلاً عن كونها الأقرب إلى الأراضي الروسية من (جزر الكوريل الجنوبية) [٣٩]، لذلك منحت معاهدة (سانت بطرسبورغ) كل جزر (الكوريل الكبرى) إلى اليابان، إذ تخلت اليابان عن كل امتيازاتها بجزيرة (سخالين) مقابل أن تتخلى روسيا عن امتيازاتها بجزر (الكوريل الكبرى) لصالح اليابان[٤٠]، كما حددت المعاهدة جزر (الكوريل الكبرى) التي تبدأ من جزيرة (اوروب) إلى جزيرة (كامشاتكا) على أنها تعود إلى اليابان، وبذلك أصبحت جزر (الكوريل الكبرى) فضلاً عن (جزر الكوريل الجنوبية) تحت سيادة اليابان .

خارطة تبين ترسيم الحدود بين اليابان وروسيا على وفق معاهدة (سانت بطرسبورغ) عام ١٨٧٥ [٤١]

وبالتوقيع على معاهدة (سانت بطرسبوغ) فإن معاهدة (شيمودا) الغيت، ولم يعد لها أي تأثير قانوني على وفق الأحكام الشرعية الدولية، ذلك أن الفقرة الأولى من البند (٥٩) من أتفاقية (فينا) المتعلقة بقانون المعاهدات الذي مفاده (يتم اعتبار المعاهدة منتهية في حال عقد الأطراف كلها معاهدة لاحقة تتعلق بالموضوع نفسه)، كما تذكر الفقرة (ب) من البند نفسه (أن بنود المعاهدة اللاحقة ستكون غير متوافقة مع المعاهدة السابقة، ومن غير الممكن تطبيق بنود المعاهدتين في الوقت نفسه)[٤٢].

ومما سبق يتبين أن معاهدة (سانت بطرسبوغ) هي شرعية من وجهة نظر القانون الدولي، لذلك يمكن عدها معاهدة أساسية ومن الممكن الأستناد إليها في حل الخلافات التي ظهرت بعد ذلك بين الطرفين والمتعلقة (بجزر الكوريل الجنوبية).

ج- معاهدة بورتسموث (١٩٠٥).

بعد انفتاح اليابان على العالم الخارجي وكسر عزلتها، حققت تطوراً كبيراً في الميادين جميعها، ولاسيما في المجال الاقتصادي، لذلك ظهرت حاجتها للمواد الأولية الصناعية والعسكرية مثل الفحم والحديد والمعادن الأخرى فضلاً عن حاجتها إلى المواد الغذائية، إلى جانب مشكلة تزايد عدد السكان التي أوجدت مشكلة توفير المواد الغذائية والحاجة إلى تصريف المنتجات اليابانية، لذلك رسمت اليابان خطة لتخليص نفسها من مشاكلها الداخلية، واقتضت هذه الخطة أنتهاج سياسة توسعية على حساب المناطق المجاورة[٤٣]، فكان الاندفاع الياباني الرئيسِ نحو كوريا ومنشوريا والصين، فضلاً عن اهتمامهم بجزيرة (سخالين) (كرافوتو) [٤٤].

وعلى أثر ذلك خاضت اليابان حربين أحدهما ضد الصين هي الحرب الصينية – اليابانية ١٨٩٤-١٨٩٥[٤٥]، والأخرى الحرب اليابانية – الروسية ١٩٠٤-١٩٠٥[٤٦]، وبعد أن تمكنت اليابان من تحقيق الانتصارات على روسيا في المعارك البرية والبحرية، فرضت معاهدة (بورتسموث) على روسيا عام ١٩٠٥، التي كان من بين بنودها تنازل روسيا عن جزر (الكوريل) بالكامل إلى اليابان – التي سبق وأن تنازلت عنها بموجب معاهدة (سانت بطرسبورغ)، فضلاً عن تنازلها عن النصف الجنوبي من جزيرة (سخالين) [٤٧] تحت خط عرض (٥٠) درجة شمالاً.

خارطة تبين ترسيم الحدود بين اليابان وروسيا على وفق معاهدة (بورتسموث) عام ١٩٠٥[٤٨]

وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة منحت اليابان الجزء الجنوبي من جزيرة (سخالين)، لكنها لم تفعّل السيادة اليابانية على جزء (الكوريل) بالكامل التي تم اكتسابها بموجب شروط معاهدة (سانت بطرسبوغ)، إلا أن الأثر الأضافي الذي حققته معاهدة (بورتسموث) على المعاهدات السابقة، هو منح اليابان اللقب الشرعي الكامل ليس على الجزر الأربع المتنازع عليها فقط ، ولكن على جزر (الكوريل) بالكامل، فضلاً عن النصف الجنوبي من جزيرة (سخالين) [٤٩].

سببت الهزيمة في الحرب الروسية – اليابانية عام ١٩٠٥ أحراجاً كبيراً لحكومة روسيا القيصرية، إذ لأول مرة تتمكن دولة أسيوية مثل اليابان من هزيمة دولة أوربية ذات قوة عالمية عظيمة مثل روسيا، وعلى أثر هذه الحرب تبددت مكانة روسيا في أوربا، مما أثار استياء حكومتها وقادتها بصورة مطلقة[٥٠]، وجعلها تتحين الفرص لاسترجاع ما خسرته في الحرب.

٢- الاتفاقيات الدولية خلال مدة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥).

بحصول اليابان على الجزء الجنوبي من جزيرة (سخالين) أصبحت قريبة من البر الأسيوي الروسي في الشرق الأوسط، وبعد أكمال خطوط سكك الحديد في (سايبيريا) عام ١٩١٦ أزدادت المصالح التجارية بين اليابان وروسيا[٥١]، ثم استغلت الأولى ظروف قيام ثورة تشرين الأول (اكتوبر الاشتراكية) عام ١٩١٧ التي أطاحت بالنظام القيصري ومن ثم قيام الحرب الأهلية الروسية، وتمكنت من احتلال الجزء الشمالي من جزيرة (سخالين) ومناطق من (سايبيريا) الشرقية، إلا أن اليابان لم تقم بضم تلك المناطق بشكل رسمي، لذلك انسحبت القوات اليابانية منها بمنتصف عام ١٩٢٠[٥٢]، وبعد قيام الحكومة السوفيتية التي ورثت روسيا القيصرية، أجبرت اليابان الحكومة الجديدة على الاعتراف بمعاهدة (بورتسموث) لعام (١٩٠٥) على الرغم من أنها كانت تأمل بإبطالها[٥٣].

وخلال مدة العشرينيات من القرن العشرين ازدادت الخلافات بين البلدين حول صيد الاسماك، إذ كان اليابانيون يصطادون الأسماك في المياه السوفيتية، وكان السوفيتيون يمسكون هؤلاء الصيادين ومن ثم يطلقون سراحهم بعد مفاوضات طويلة، فضلاً عن أن السفن البحرية اليابانية أثارت مخاوف المراكب السوفيتية عبر جزر (الكوريل) [٥٤].

أما مدة الثلاثينيات من القرن العشرين، فتمثلت بوصول العلاقات اليابانية – السوفيتية إلى قمة تدهورها، ذلك على أثر الظروف التي شهدتها الساحة الدولية آنذاك. فظروف الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣)، دفعت اليابان إلى أتخاذ خطوات نحو احتلال دول الجوار للتخلص من أزمتها الاقتصادية. إذ احتلت أقليم (منشوريا) Manchuria عام ١٩٣١، وتم أدانتها من قبل عصبة الأمم والرأي العام الدولي كونها دولة معتدية، أنسحبت على أثرها من عصبة الأمم وبذلك خرقت كل من مواثيق عصبة الأمم والمعاهدات الدولية لأقرار السلام التي كانت طرفاً موقعاً عليها[٥٥].

وعلى أثر ذلك اتخذ الاتحاد السوفيتي مجموعة من الإجراءات الاحترازية، منها تعزيز مناطق (سايبيريا) ومناطق الشرق الأقصى[٥٦]، وتهيئة القوات العسكرية من الزوارق البحرية الحربية، وتم إعادة تفعيل القاعدة البحرية الثانوية في خليج بوست (Poset) عام ١٩٣٣، وتم افتتاح قواعد بحرية أضافية في موانئ (فيلادفستوك) Valdovostok و (نيكولافيكس) Nekolaevsk و (كاستريس) Kastries و (بيتروبافلوفسك) Petropavlovsk، وقواعد برية على جزر (كوماندورسكي) Momandorskii، وعلى الرغم من صغر حجم هذا الأسطول السوفيتي أمام القوة البحرية للأمبراطورية اليابانية، إلا أنه أثار بعض المخاوف اليابانية[٥٧].

لكن هذه التعزيزات الدفاعية البحرية والبرية لم تردع القوات اليابانية، فبعد احتلالها لمنشوريا وطوال مدة الثلاثينيات وجهت اليابان نواياها العسكرية نحو الأراضي السوفيتية، إذ دارت كثير من المناوشات العسكرية بين الطرفين على الحدود اليابانية – السوفيتية بإقليم منشوريا، كان من أبرزها معركة (كالكين غول) Khalkin Gol عام ١٩٣٩ بين القوات اليابانية وقوات دولة (منشوكو) Manchukuo[٥٨] من جهة وبين القوات السوفيتية وقوات منغوليا Mengolia من جهة أخرى، وقد انتهت بأنتصار حاسم آنذاك لصالح الاتحاد السوفيتي[٥٩].

أ- أتفاقية الحياد الياباني – السوفيتي ١٩٤١.

عند أندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، أصبحت جزر (الكوريل) بالكامل ذات أهمية استراتيجية مع وجود تنافس دولي على امتلاكها[٦٠]. لذلك وقع الطرفان على أتفاقية الحياد اليابانية – السوفيتية في الرابع عشر من نيسان عام ١٩٤١، تعهدت بها كل من اليابان والاتحاد السوفيتي بالحفاظ على علاقات سلمية ودية متبادلة تجاه بعضهم البعض، والبقاء على الحياد في حال اشتراك أحد الأطراف في عمل عدواني مع قوة دولية ثالثة ضد أحد الطرفين الموقعين على هذه الاتفاقية[٦١]، وأن يحترم أحدهما السيادة الإقليمية للآخر، وحددت مدة الاتفاقية بخمس سنوات ومن وقت تصديقها، وأن يتم تجديدها بصورة تلقائية لمدة خمس سنوات إضافية، ما لم يبلغ أحد الطرفين للآخر بعدم رغبته في التجديد قبل عام في الأقل من نهاية مدة سريان الاتفاقية[٦٢].

وقبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في الخامس من نيسان عام ١٩٤٥ أعلن وزير الخارجية السوفيتية (فيتيشيسلاف مولوتوف) Viachslav Molotov وهو سياسي محنك ذو فكر جيو-سياسي عن نية الاتحاد السوفيتي عدم تجديد الاتفاقية[٦٣]، إذ أدعى الاتحاد السوفيتي أن اليابان خسرت كل الضمانات الواردة في الاتفاقية لأنها نكصت بتعهداتها في الاتفاقيات المنفصلة بين الطرفين، ومنها تصفية النفط شمال جزيرة (سخالين)، وتقديم المعونة اللازمة من الفحم إلى ألمانيا في حرب عدوانية ضد الاتحاد السوفيتي، إلا أن الملاحظ على هذا الأدعاء من قبل الاتحاد السوفيتي انه غير مبرر، لأن الأتفاقيات المتعلقة بتصفية النفط واستخراج الفحم، تم التوقيع عليها بشكل منفصل عن أتفاقية الحياد، على وفق القانون الدولي، فإن الخرق الفعلي لمعاهدة ما، يمنح الطرف المتضرر الحق في ألغاء الاتفاقية، ومع ذلك فإن خرق أتفاقية ما لا تمنح الطرف المتضرر الحق بالغاء كل الاتفاقيات المنفصلة الأخرى، ولهذا فإن دخول الاتحاد السوفيتي في الحرب يعد خرقاً واضحاً لشروط اتفاقية الحياد مع اليابان[٦٤].

يبدو أن الاتحاد السوفيتي كان راغباً باستعادة جزر (الكوريل) بالكامل من اليابان، ولما أوشكت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء وأدرك أن اليابان بدأت تخسر ما أحتلته خلال الحرب، وأن الانتصار سيكون لصالح دول الحلفاء أعلن عن نيته الغاء أتفاقية الحياد مع اليابان التي تضمنت شرط احترام أحدهما السيادة الإقليمية للآخر، وشرط البقاء على الحياد في حال اشتراك أحد الأطراف في عمل عدواني مع قوة دولية ثالثة ضد أحد الطرفين الموقعين على الاتفاقية، لكي يتمكن الاتحاد السوفيتي من الاشتراك في الحرب والحصول على المكاسب الإقليمية التي كان في مقدمتها استرجاع ما خسرته امبراطورية (روسيا القيصرية) من ممتلكات في الحرب ضد اليابان عام (١٩٠٥) ومن ضمنها جزر (الكوريل) بالكامل.

ب- إعلان القاهرة ١٩٤٣.

خلال الحرب العالمية الثانية وعندما أوشكت على أنتهائها، عقدت دول الحلفاء مجموعة من المؤتمرات الدولية التي حددت من خلالها مصير ممتلكات الدول التي خسرت الحرب، وكان من بينها تحديد مصير جزر (الكوريل) بالكامل. ففي مؤتمر القاهرة الذي عقد في تشرين الثاني عام ١٩٤٣، قررت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى والصين وبموجب (إعلان القاهرة) (تجريد اليابان من الجزر في المحيط الهادئ التي كانت واقعة تحت الانتداب الياباني والتي أخذت بالعنف وبدوافع الطمع فضلاً عن كوريا ومنشوريا وجزر البسكادورس وكل الأقاليم والجزر الأخرى)[٦٥].

لم يكن (إعلان القاهرة) معاهدة بحد ذاته، ولكنه كان تسوية لاهداف مشتركة بين هذه الدول الثلاث، علماً أنه لم يكن لا الاتحاد السوفيتي ولا اليابان طرفين موقعين عليه، وعلى الرغم من ذلك فقد عبر الاتحاد السوفيتي عن موافقته لاحقاً على (إعلان القاهرة)، وكتسوية مجردة ولهدف مشترك فإن الإعلان لم يقم بمنح آية حقوق لأي طرف أو فرض أي التزام على أي طرف، ومع ذلك كان هناك بعض الأشارات في (إعلان القاهرة) لشمول جزر (الكوريل) بالكامل في عِبارة (كل الأقاليم والجزر الأخرى) [٦٦]، إلا أن هذا لا يعد عملاً شرعياً من وجهة نظر القانون الدولي، إذ أن سلسلة جزر (الكوريل)

بالكامل حصلت عليها اليابان بموجب معاهدة قانونية شرعية وبرضا (روسيا القيصرية) وهي معاهدة (سانت بطرسبورغ)، ولم يكن هناك أي عمل امتاز بالعنف، لذلك لا يمكن وصف سيادة اليابان على هذه الجزر بانهما (أخذت بالعنف).

ج- اتفاقية يالطا ١٩٤٥.

اقترحت دول الحلفاء على الاتحاد السوفيتي الدخول إلى جانبهم ضد دول المحور ومن بينها اليابان، وبما أن الاتحاد السوفيتي كانت له مطالب متعلقة باسترجاع الأقاليم التي خسرتها الامبراطورية الروسية عام (١٩٠٥) في حربها ضد اليابان، لذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى خلال مؤتمر (يالطا) عن موافقتها بموجب (أتفاقية يالطا) في شباط عام ١٩٤٥ على دعم المطالب السوفيتية، وبان يتم تسليم جزر (الكوريل) إلى الاتحاد السوفيتي "وأن مطالب الاتحاد السوفيتي ستحقق بدون جدال بعد هزيمة اليابان"[٦٧].

ومما تجدر الأشارة إليه أن (أتفاقية يالطا) لم تحدد أي جزء من جزر (الكوريل)، فهل كان المقصود به جزر (الكوريل الكبرى) فقط أم (جزر الكوريل الكبرى والجنوبية) معاً، إذ لم يبين الاتحاد السوفيتي في مطالبه ذلك، ويبدو أنه كان متعمداً في ذلك[٦٨]. وبموجب (اتفاقية يالطا) وافق الاتحاد السوفيتي على دخول الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء ضد اليابان بعد هزيمة ألمانيا النهائية وأعلن الاتحاد السوفيتي الحرب على اليابان في التاسع من آب ١٩٤٥، وكان هذا شرطاً أمام نقل ملكية جزر (الكوريل) بالكامل وجزيرة (سخالين) إلى الاتحاد السوفيتي[٦٩].

ومن وجهة نظر القانون الدولي، فإن هناك ثلاثة عوامل اعترضت شرعية (اتفاقية يالطا)، أولاً بموجب قانون المعاهدات المتعارف عليه والمدون من خلال أتفاق (فينا) في قانون المعاهدات، إذ لا يوجد التزام قد يفرض على دولة دون موافقتها، وأن اليابان لم تقدم اية موافقة رسمية على بنود (أتفاقية يالطا)، ومع ذلك فإن أتفاق (فينا) أوجد استثناء حول أمكانية فرض الشروط على أي دولة دون موافقتها خلال زمن الحرب بعد أن يتم تعريفها على أنها دولة (معتدية) إلا أن اليابان لم تكن دولة (معتدية) على الاتحاد السوفيتي لكونه لم يشترك في الحرب بعد، وثانياً فإن تاكيد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى على سحب الأقاليم التي أخذت نتيجة (العدوان)، فإن ذلك لا ينطبق على حالة جزر (الكوريل) بالكامل لأن (روسيا القيصرية) تنازلت عنها إلى اليابان بموجب معاهدات ودية وهي معاهدة (سانت بطرسبوغ) عام (١٨٧٥) ، وثالثاً، جاء دخول الاتحاد السوفيتي متأخراً إلى الحرب، أي بعد أسقاط القنبلة الذرية الأولى على اليابان، وبموجب مبدأ قانون المعاهدات ، فإن المعاهدات ترتبط بالأطراف الذين أدوا واجبات فعلية في الحرب وليس من أجل الحصول على المكاسب الإقليمية فقط[٧٠].

هذا إلى جانب أن (اتفاقية يالطا) لم تتضمن بنداً نصَ على نقل جزر (الكوريل) بالكامل من السيادة اليابانية إلى سيادة الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن عدم فرض أي التزام على اليابان بالتخلي عن سيادتها على هذه الجزر[٧١].

وبذلك فإن القانون الدولي من المفترض ان لا يدعم الأدعاء السوفيتي لجزر (الكوريل) بالكامل، وأن المكاسب الإقليمية للاتحاد السوفيتي تعد غير نافذة قانونياً.

د- إعلان بوتسدام ١٩٤٥.

تمخض عن عقد مؤتمر (بوتسدام) Postdam تصريح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى والصين والاتحاد السوفيتي عن (إعلان بوتسدام) في آب عام ١٩٤٥، ووافقت اليابان عليه في الرابع عشر من الشهر نفسه[٧٢]، وتضمن البند الثامن من الإعلان "أن شروط إعلان القاهرة سيتم تنفيذها ويتم تجريد السيادة اليابانية على الجزر الرئيسة الأربع وهي جزر هونشو وهوكايدو وكيوشو وشيكوكو، ومثل تلك الجزر التي قمنا بتحديدها"[٧٣].

خارطة تبين قصر سيادة اليابان على الجزر الرئيسة الاربع على وفق مؤتمر (بوتسدام) ١٩٤٥[٧٤]

وتبعاً لذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه هل المقصود بعبارة (ومثل تلك الجزر التي قمنا بتحديدها) هي (جزر الكوريل الجنوبية) الأربع (ايتورفو وكوناشيري وشيكوتان وهابوماي)؟

إن (إعلان بوتسدام) ضم شروطاً غامضة، فهو لم يحدد أي جزء من جزر (الكوريل) هو المقصود بالاعلان، فهل المقصود هنا جزر (الكوريل الكبرى) فقط أم (جزر الكوريل الكبرى والجنوبية)،علماً أن (جزر الكوريل الجنوبية) تتألف من أربع جزر وان كلاً من جزيرتي (شيكوتان) و (هابوماي) تعدان جزءاً من البر الياباني التابع لجزيرة (هوكايدو)، وبذلك فإن غموض شروط الإعلان قد شمل جزراً ساحلية تابعة لـ(هوكايدو)– الأراضي اليابانية الأساسية– وكانت تحت حكم السلطة القضائية (لهوكايدو) وتقع خارج مجموعة جزر (الكوريل) البركانية[٧٥]، ويفرض القانون الدولي، وعندما تكون هناك شروط غامضة في آية معاهدة، ولتفسيرها بصورة صحيحة يجب الأخذ بنظر الاعتبار نية الأطراف المعنية والأعمال التحضيرية للمعاهدة وظروف أختتامها[٧٦]، ومن هذا المنطلق فإن إعلان (بوتسدام) ولكون شروطه غير واضحة فهي تتعارض مع شرعية قانون المعاهدات المتعارف عليه ولهذا فإنه يعد غير نافذ قانونياً.

ومما تجدر الأشارة إليه هو محاولة الاتحاد السوفتي أنتهاز الفرصة واحتلال الاراضي اليابانية، إذ أقترح الاتحاد السوفيتي في السابع عشر من آب احتلاله لشمال جزيرة (هوكايدو)، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت فكرة استيطان النصف الشمالي من (هوكايدو)، ووافقت فقط على فكرة استيطان جزر (الكوريل) [٧٧]، وعلى الرغم من محاولة الجنرال (ماك أرثر) [٧٨] لتعريف خط الاستيطان السوفيتي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم توافق على اقتراحه[٧٩].

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت متقصدة بترك الأمور مبهمة، فمن غير المعقول أن اكتناف (إعلان بوتسدام) على شروط غامضة كان أمراً عفويا، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدرك مدى عمق النزاع الحدودي بين اليابان والاتحاد السوفيتي حول جزر (الكوريل) ومدى حساسيته بين الطرفين، فضلاً عن تمتعها بمستشارين محنكين من النواحي الجيو-سياسية.

لم تكن اليابان عندما وقعت على مقررات مؤتمر (بوتسدام) تنوي التخلي عن مطالبتها بـ(جزر الكوريل الجنوبية)، وبهذا الصدد يذكر الباحث والمؤرخ (جون.جي. ستيفان) "من خلال الموافقة على إعلان بوتسدام ... فقد توقع القادة اليابانيون أن يتم حرمانهم من فتوحات الأمبراطورية ومن المناطق التي ضمت إليها منذ عام ١٨٩٥، وكان من الصعب عليهم تصور الخسارة الوشيكة للكوريل ... وقد كانوا يشعرون دائماً أن الكوريل يابانية وأن الأجزاء الرئيسة والشمالية من سلسلة الجزر تم اكتسابها بصورة سلمية عام ١٨٧٥"[٨٠].

وبعد التوقيع على (إعلان بوتسدام) بدأ الاتحاد السوفيتي باستيطان جزر (الكوريل) في الثامن عشر من آب عام ١٩٤٥.

خارطة تبين استيطان الاتحاد السوفيتي لجزر (الكوريل) عام ١٩٤٥[٨١]

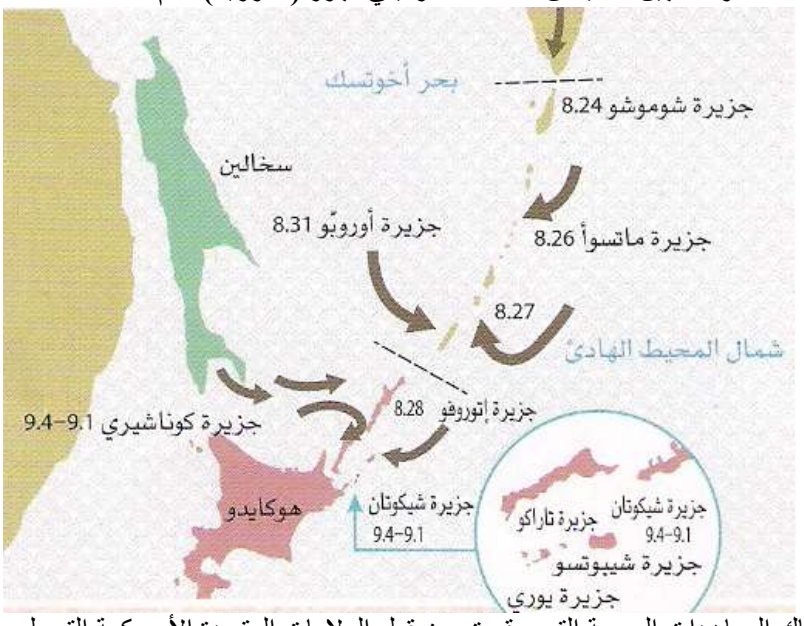

ووسط أرباك المعاهدات السرية التي وقعت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي لم يعقبها ترسيم خطوط الحدود اليابانية – السوفيتية في (الكوريل)، لذلك احتلت القوات السوفيتية جزر (الكوريل) بالكامل وأقدمت على ترحيل اليابانيين المقيمين هناك[٨٢]، وفي شباط ١٩٤٦ أعد الاتحاد السوفيتي (سخالين) الجنوبية كونها منطقة تابعة لمنطقة (كاباروفسك) السوفيتية وهيئها لتضم جزر (الكوريل) كلها[٨٣].

٣- المعاهدات الدولية خلال مدة الحرب الباردة ١٩٤٦-١٩٩١.

بعد توقيع اليابان على وثيقة الاستسلام في الرابع عشر من آب ١٩٤٥ على ظهر الباخرة (**ميسوري**) في خليج طوكيو، وقصر سيادتها على الجزر الرئيسة الأربع، تقلص وزنها السياسي.

خارطة تبين امتداد نفوذ اليابان باللون البرتقالي ومن ثم انحساره على وفق التسلسل التاريخي[٨٤]

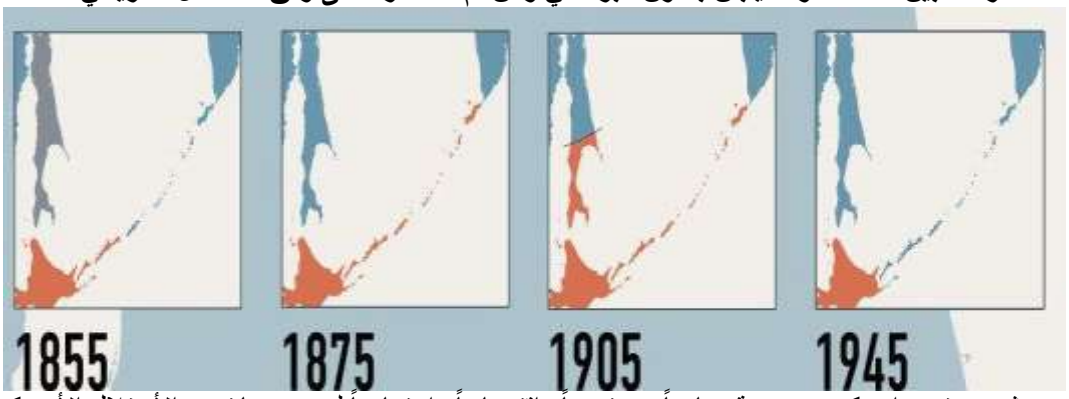

وشهدت تغييرات كبيرة ومهمة سياسياً ودستورياً واقتصادياً واجتماعياً لخضوعها تحت الأحتلال الأمريكي الذي استمر من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٥١، وخلال هذه المدة أجرى الاحتلال الأمريكي جملة من التغييرات الداخلية في اليابان من الناحيتين السياسية والعسكرية، ثم نشر مبادئ الديمقراطية، وَسنِّ دستوراً جديداً للبلاد، وأعلن قانون الإصلاح الاقتصادي وأجرى جملة من الاصلاحات الاجتماعية والثقافية والدينية[٨٥].

ونتيجة للظروف الدولية التي شهدتها الساحة الدولية في منطقة شرق آسيا ومن أهمها تحول الصين إلى دولة اشتراكية منذ عام (١٩٤٩) وبداية ظهور ملامح الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، دعت الولايات المتحدة الامريكية إلى عقد مؤتمر دولي للتباحث حول مستقبل علاقات دول الحلفاء مع اليابان، وتمخض هذا المؤتمر عن عقد معاهدة (سان فرانسيسكو) عام ١٩٥١ .

أ- معاهدة سان فرانسيسكو ١٩٥١.

نصت المادة الثانية من معاهدة (سان فرانسيسكو) الموقعة في الثامن من آب عام ١٩٥١ على (تخلي اليابان عن كل امتيازاتها ومطالبها أولاً : بسخالين الجنوبية والجزر المتاخمة لها وثانياً : بجزر الكوريل وكل الامتيازات التي حصلت عليها اليابان بموجب معاهدة بورتسموث لعام ١٩٠٥)، إلا أن المعاهدة لم تحدد الجهة المستفيدة من هذه الجزر والأقاليم وكل الامتيازات التي كانت تحت السيادة اليابانية[٨٦].

وقد رفض الاتحاد السوفيتي التوقيع على معاهدة (سان فرانسيسكو) ، لأن جمهورية الصين الشعبية ذات الميول الاشتراكية ولأنها لا تمتلك اعترافاً دبلوماسياً، لم تكن مدعوة إلى هذا المؤتمر، هذا إلى جانب أن الحزب الشيوعي الياباني طلب من الاتحاد السوفيتي عدم التوقيع على معاهدة (سان فرانسيسكو) [٨٧]، إذ أن التوقيع عليها قد يقود إلى قيام حرب محتملة في منطقة الشرق الأقصى، لذلك فإن معاهدة (سان فرانسيسكو) التي سميت معاهدة (الصلح) او معاهدة (السلام) بين اليابان والاتحاد السوفيتي تم تركها لمفاوضات لاحقة بين البلدين[٨٨].

وتشير بعض المصادر الى أن غموض البند الثاني من معاهدة (سان فرانسيسكو)، الذي لم يحدد فيه البلد الذي سيتم التخلي عن الامتيازات اليابانية لصالحه، كان مقصوداً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الهدف منه هو استمرار الخلافات بين اليابان ودول الجوار الإقليمي ولاسيما مع الاتحاد السوفيتي لإدامة أمن اليابان بالاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية[٨٩].

ومما سبق يتبين أن معاهدة (سان فرانسيسكو) لم تحدد أن الاتحاد السوفيتي هو الجهة المستفيدة من جزر (الكوريل) بالكامل أولاً ، وثانياً أنه لم يوقع على هذه المعاهدة، ولهذا فهو لا يحق له من الناحية القانونية المطالبة بهذه الجزر، فكيف تحصل دولة على مكاسب إقليمية في معاهدة هي ليست طرفاً فيها؟[٩٠].

ب- الإعلان الياباني – السوفيتي المشترك ١٩٥٦.

إن عدم توقيع الاتحاد السوفيتي على معاهدة (سان فرانسيسكو) عام ١٩٥١ لإنهاء حالة الحرب رسمياً بين البلدين، جعل العلاقات اليابانية – السوفيتية (شاغرة) بحكم القانون، وقد أدركت الحكومة اليابانية آنذاك وجود ثلاث مشاكل ضرورية لابد من حلها من خلال المفاوضات مع الحكومة السوفيتية، الأولى تعلقت بمشاكل الصيد التي تتطلب عقد أتفاقية طويلة الأمد مع الاتحاد السوفيتي لحل أزمة صيد الأسماك في بحر الشمال، والثانية، هي مسألة سجناء الحرب السابقة والمدنيين الذين تم اعتقالهم من قبل الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية، إذ ناشدت عوائلهم الحكومة اليابانية من أجل أعادتهم الى الوطن باسرع وقت، والثالثة تعلقت بالممتلكات المفقودة وحقوق الصيد للمستوطنين اليابانيين الذي كانوا يقطنون في الأقاليم الشمالية أي (جزر الكوريل الجنوبية) [٩١]، ولهذا كانت الحكومة اليابانية مستعدة للدخول في مباحثات مع الاتحاد السوفيتي لحل مشكلاتها الثلاث وعلى رأسها مشكلة الأقاليم الشمالية.

وعلى أثر وفاة الزعيم السوفيتي (جوزيف ستاين) Joseph Stalin (١٨٩٤-١٩٥٣) عام ١٩٥٣، بدأت مرحلة جديدة سميت مرحلة الانفراج ما بعد ستالين، من خلال وصول قادة جدد في موسكو إلى سدة الحكم ليغيروا موقف الاتحاد السوفيتي تجاه دول العالم الخارجي، وبوصول (نيكيتا سيرغيفيش خروتشوف) Nikita Sergeyevick Khrushchev (١٨٩٤-١٩٦٤) عام ١٩٥٣ تغيرت سياسة الاتحاد السوفيتي نحو سياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي، ففي تشرين

الأول عام ١٩٥٤ زار (خروتشوف) بكين لمناقشة هذه السياسة مع (ماوتسي تونغ) Mao Zedong (١٨٩٣-١٩٧٦) زعيم جمهورية الصين الشعبية واصدرا أعلاناً مشتركاً عرضا من خلاله ميل كلا الدولتين لتطبيع العلاقات مع اليابان[٩٢].

وعلى أثر ذلك دخلت كل من حكومتي طوكيو وموسكو في مباحثات في حزيران عام ١٩٥٥ من أجل ابرام معاهدة سلام منفصلة[٩٣]، أخذت بنظر الاعتبار الترسيم الحدودي بين البلدين، وتمثلت وجهة نظر الحكومة اليابانية بالآتي[٩٤]:

- أن جزيرتي (هابوماي) و (شيكوتان) لا تعدان من ضمن جزر (الكوريل) بالكامل، بل تعودان إلى جزيرة (هوكايدو) اليابانية.
- أن جزيرتي (ايتورفو) و(كوناشيري) تقع ضمن جزر (الكوريل) بالكامل، وقد سبق أن تخلت عنهما اليابان بموجب معاهدة (سان فرانسيسكو).
- إن اليابان تمتلك الجزر الأربع شرعياً بموجب معاهدات سلمية وودية، وأن الاتحاد السوفيتي يعارض هذه المعاهدات بالاعتماد على (اتفاقية يالطا) و (إعلان بوتسدام)، ومعاهدة (سان فرانسيسكو).

أعقب ذلك توجيه الحكومة اليابانية رسالة بتاريخ الثالث عشر من أيلول ١٩٥٦ إلى وزير الشؤون الخارجية السوفيتية (غروميكو) Gromyko اعلنت فيها "أن الحكومة اليابانية مستعدة للدخول في مباحثات مع حكومة موسكو لتطبيع العلاقات اليابانية – السوفيتية... ومن المستحسن جداً أن تتطور العلاقات اليابانية – السوفيتية إلى أبعد من ذلك لإبرام معاهدة سلام رسمية من الممكن أن تشمل مسألة الأقاليم"[٩٥]، وقد رحبت حكومة الاتحاد السوفيتي بوجهة نظر الحكومة اليابانية من خلال برقية سلمت إلى ممثل الحكومة اليابانية في موسكو (ماتسوموتو) Matsomoto اعلنت من خلالها موافقتها على إقامة المباحثات لإبرام معاهدة للسلام بين الطرفين والتي ستشمل مسألة الأقاليم"[٩٦].

وهنا انعكست أثار الحرب الباردة على المباحثات، إذ حذر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (جون فوستر دالاس) John Foster Dulles الحكومة اليابانية بأنها لو وقعت على معاهدة للسلام مع الاتحاد السوفيتي تضمن عودة الجزيرتين (هابوماي) و (شيكوتان) فقط إلى اليابان، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لن تعيد جزيرة (اوكيناوا) التي حولتها الحكومة الامريكية إلى قاعدة عسكرية لها في المحيط الهادئ إلى اليابان[٩٧]، بحجة أن معاهدة (سان فرانسيسكو) لم تحدد سيادة الأقاليم والجزر اليابانية، لذا فإن اليابان لا تمتلك الحق لنقل سيادة هذه الجزر التي سبق أن تنازلت عنها[٩٨].

يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية وبسبب مظاهر الحرب الباردة لم تكن راغبة بتحسين العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفيتي فضلاً عن محاولتها تطويق الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً قدر الأمكان، وهذه هي أحدى أهم الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي خلال مدة الحرب الباردة.

هذا من جانب ومن جانب آخر، كان لاختلاف الآراء بين النخب السياسية في كل من اليابان والاتحاد السوفيتي، أثر في عرقلة المباحثات بين حكومتي طوكيو وموسكو، ففي داخل قبة الحكومتين كان هناك من يميل إلى تطبيع العلاقات بين الطرفين وآخر عارضها كل على وفق توجهاتهم وميولهم السياسية[٩٩]، فضلاً عن أن المباحثات خرجت عن مسارها عندما ناقشت قضايا تعلقت بوجود قوات الولايات المتحدة الأمريكية في اليابان[١٠٠].

وعلى أثر ذلك غيرت اليابان موقفها وطالبت بالجزر الأربع بدلا من جزيرتي (هابوماي) و(شيكوتان) فقط، وعندها اشترط الاتحاد السوفيتي إعادة الجزيرتين المذكورتين فقط مقابل عدم تجهيز اليابان القواعد العسكرية للقوات الأمريكية[١٠١].

ونتيجة لهذه المعوقات التي أعترضت طريق المباحثات، لم يتمكن الطرفان من التوقيع على معاهدة للسلام واكتفيا بإصدار (إعلان مشترك) في التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٥٦[١٠٢].

تضمنت المادة التاسعة منه "لإنهاء حالة الحرب واستعادة العلاقات الدبلوماسية وتنظيم العلاقات المتبادلة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فالاتحاد السوفيتي يؤيد دخول اليابان إلى مجلس الأمم المتحدة، وإعادة المعتقلين اليابانيين، وتقديم التعويضات، وإجراء مفاوضات مبكرة لإبرام معاهدة تجارية وملاحية، والتأكيد على صلاحية اتفاقية الصيد الموقعة في الرابع عشر من أيار ١٩٥٦ بين الطرفين"[١٠٣]، واضاف الإعلان "أن جمهورية الاتحاد السوفيتي ورغبة منها لتلبية رغبات اليابان ومع الأخذ بنظر الاعتبار مصالحها، يوافق على تسليم جزيرتي هابوماي وشيكوتان إلى اليابان، وأن التسليم الفعلي لهذه الجزر يتم بعد إبرام معاهدة للسلم بين اليابان والاتحاد السوفيتي"[١٠٤].

وبذلك أنهى (الإعلان المشترك) الياباني – السوفيتي حالة الحرب بين الطرفين، إلا أنه لم يحل النزاع الحدودي حول جزر (الكوريل)[١٠٥]، وبعبارة أخرى فإن المحادثات في موسكو قد نجحت، وفشل كل من اليابان والاتحاد السوفيتي في ترسيم الحدود بينهما.

ومع مجيء عام ١٩٦٠ وهو تاريخ تجديد (معاهدة الأمن)[١٠٦] بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، أعلن الاتحاد السوفيتي تأكيده ان عودة جزيرتي (هابوماي) و (شيكوتان) مرهون بانسحاب كل القوات الأمريكية من اليابان[١٠٧]، وقد عبّر الاتحاد السوفيتي عن وجهة نظره من خلال مذكرة وجهها في العام نفسه إلى حكومة طوكيو مفادها:

"أن الاتحاد السوفيتي خلص إلى أن تجديد معاهدة الأمن العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية سيقوض السلام في منطقة الشرق الأوسط ويخلق عقبات أمام تطور العلاقات اليابانية – السوفيتية، وأن بقاء القوات الأجنبية في اليابان سيحرمها من الاستقلال، وهذا الأمر يجعل من الصعب على الحكومة السوفيتية الوفاء بوعودها بإعادة جزيرتي هابوماي

وشيكوتان إلى اليابان ... أن تجديد معاهدة الأمن العسكرية موجهة ضد الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية، وان الحكومة السوفيتية لا يمكن أن تسهم في توسيع الأراضي المتاحة للقوات الأجنبية من خلال تسليم هاتين الجزيرتين، لذلك فإن عودتهما مرتبطة بسحب القوات الأجنبية من اليابان ومن ثم التوقيع على معاهدة سلام يابانية – سوفيتية"[١٠٨].

يبدو أن حكومة الاتحاد السوفيتي كانت تخشى من التهديد العسكري الذي فرضته معاهدة الأمن اليابانية – الأمريكية[١٠٩]، لذلك اعلنت عن إنهاء الإعلان المشترك من جانب واحد[١١٠].

ورداً على إنهاء ميثاق الحياد (الإعلان المشترك) من قبل الاتحاد السوفيتي، أعلنت الحكومة اليابانية أن جزيرتي (ايتوروفو) و(كوناشيري) هما ليستا جزءاً من سلسلة جزر (الكوريل) بالكامل، وانهما تندرجان من ضمن الامتيازات اليابانية التي حصلت عليهما بموجب معاهدات سلمية وشرعية[١١١]، وتحت سلطة حكومة (ايكيدا) Ikeda الموالية للولايات المتحدة الأمريكية تم استخدام عبارة (مشكلة الأقاليم الشمالية) ليس كمفهوم للتوصل إلى حل دبلوماسي، بل لاستخدامها كأداة دعائية لرفع مشاعر العداء تجاه الاتحاد السوفيتي بين الكتل اليابانية[١١٢]، ورد الاتحاد السوفيتي بأنه ليس هناك مشكلة حول جزر (الكوريل) وأنها قد تم تسويتها[١١٣].

ومما سبق يمكن القول أن (الإعلان المشترك) لعام ١٩٥٦ وأن فشل في التوصل إلى حل نهائي للنزاع الحدودي بين حكومتي طوكيو وموسكو حول (جزر الكوريل الجنوبية)، إلا أنه هيأ أساساً صُلباً للنزاع، فمن خلال المباحثات التي جرت بين الطرفين كان هناك اعتراف ضمني من قبل الحكومتين على أن حالة جزيرتي (هابوماي) و(شيكوتان) هي مختلفة عن حالة جزيرتي (ايتوروفو) و(كوناشيري).

ج- المباحثات اليابانية – السوفيتية ١٩٩١.

جرت محاولات عدة بين حكومتي طوكيو وموسكو على الرغم من إنهاء الإعلان المشترك بين الطرفين، ففي عام ١٩٦٤ قدم الاتحاد السوفيتي تسهيلات لزيارة وفد برلماني ياباني إلى موسكو على الرغم من ممانعته من إعادة جزيرتي (هابوماي) و(شيكوتان) حتى الانسحاب الأمريكي من اليابان، وجاءت المحاولة الثانية في عام ١٩٦٩ عندما توقف وزير خارجية اليابان (ايتشي كوتشي) Aichi Kuchi في موسكو في أثناء طريقه من واشنطن إلى طوكيو، وفي أثناء المباحثات التي تمت بين كلا الجانبين، لم يحاول وزير خارجية اليابان وضع العراقيل أمامها، كما تجنب السوفيت أحياء مسألة النزاع الحدودي حول جزر (الكوريل) بين الطرفين[١١٤].

وبحلول عام ١٩٧٠ أصبح نظام الحرب الباردة ذات القطبية الثنائية متعدد الأطراف، ومع التوسع الاقتصادي بين اليابان والدول الأوربية ، وزيادة حركة السوق الأسيوي فإن الأتفاق الصيني – الأمريكي لعام ١٩٧٣، منح الحرب الباردة بعداً جديداً، فصدمت النخب السياسية السوفيتية، وبدأوا بإعادة تقويم العلاقة مع اليابان، كما أن مؤشرات توجهات حكومة الصين الشعبية وما تبعها من المنافسة الصينية – السوفيتية منحت فرصة تقارب جديدة في (مشكلة الأقاليم الشمالية)، وارادت حكومة موسكو أن تضرب التقارب الصيني – الأمريكي عن طريق التقارب مع اليابان كقوة اقتصادية مشتركة، وأوضحت للحكومة اليابانية أن اليابان والاتحاد السوفيتي لديهما مصالح مشتركة متمثلة بالصين والنفط، وأن اليابان بحاجة ماسة إلى موارد الطاقة (السايبيرية)، أعقب ذلك قيام جملة من المباحثات بين حكومتي طوكيو وموسكو، بدأت بزيارة (غروميكو) وزير الخارجية السوفيتي إلى طوكيو في كانون الأول عام ١٩٧٢ بلغت ذروتها عندما قام رئيس الوزراء الياباني (كاكوي تاناكا) Kakuei Tanaka بزيارة موسكو في تشرين الأول عام ١٩٧٣، وفي أثناء المباحثات التي جرت بين الطرفين تم التلميح إلى أمكانية العودة إلى صيغة الإعلان المشترك لعام (١٩٥٦)، كما أوضح أن العلاقات اليابانية– الصينية ليس لها أي اجندة سرية، وأضاف أن العلاقات اليابانية – السوفيتية هي علاقة مستقلة عنها[١١٥].

يبدو أن الاتحاد السوفيتي خشى من التقارب الياباني– الصيني واحتمالية عقد معاهدة بين الطرفين، ولاسيما بعد الخلاف الصيني– السوفيتي من جهة والتقارب الصيني – الأمريكي من جهة أخرى بعد زيارة الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) Richard Nixon الى الصين عام ١٩٧٢ والاعتراف بها دبلوماسياً بدل حكومة تايوان.

وجاءت مرحلة الانفراج في العلاقات اليابانية – السوفيتية عندما أعلن البيان المشترك الياباني – السوفيتي عام ١٩٧٣، وتضمن التأكيد على (تسوية المشاكل العالقة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وأن أبرام معاهدة سلام يسهم في أقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين) وأتفق الطرفان على الاستمرار والعمل لاتمام معاهدة للسلام عام ١٩٧٤[١١٦]، إلا أن الخلاف عاد مرة أخرى حول عدد الجزر، إذ أصر رئيس الوزراء الياباني (تاناكا) على أن (المشكلة غير المحلولة) تتضمن أربع جزر بينما خالف ذلك الاتحاد السوفيتي، ومع عام ١٩٧٤ تم تغيير وزارة (تاناكا) بوزارة جديدة برئاسة (تاكيو ميكي) Takeo Miki التي حاولت حل (مشكلة الأقاليم الشمالية)، إلا أن ضعف الوزارة الجديدة أدى إلى حلها، وتم تعيين (تاكيو فوكودا) في كانون الأول عام ١٩٧٦، وسميت سياسة (فوكودا) الخارجية الجديدة (سياسة تعدد الأوجه) التي هدفت إلى استخدام النفوذ الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية خارجية، وكان من الطبيعي ان يكون كل من الاتحاد السوفيتي والصين ودول جنوب شرق آسيا أهدافاً طبيعية لهذه السياسة، وعلى الرغم من تطور التعاون الاقتصادي الياباني – السوفيتي إلا أن العلاقات السياسية اثبتت تشابكها[١١٧].

ولكن بحلول عام ١٩٧٧ قدم (غروميكو) الى الحكومة اليابانية مقترحاً مفاده تبادل جزيرتي (هابوماي) و (شيكوتان) مقابل وعد من اليابانيين بعدم توقيع معاهدة مع جمهورية الصين الشعبية تحتوي على شروط لمناهضة الهيمنة السوفيتية، إلا أن هذا العرض تم معارضته من اليابان، وفي عام ١٩٧٨ اقترح الاتحاد السوفيتي عقد معاهدة صداقة وحسن جوار من جانب واحد لكن لن يتم فيها ذكر للنزاع الحدودي الاقليمي، ومرة أخرى عارض اليابانيون العرض[١١٨].

ويعود تقديم المقترحات من قبل الاتحاد السوفيتي الى اليابان الى تخوفه من أنبثاق تحالف صيني– ياباني– أمريكي، لذلك أرسل الاتحاد السوفيتي قوات عسكرية أضافية إلى جزر (الكوريل)، الأمر الذي عدته اليابان تهديدا موجهاً نحوها[١١٩].

وقد اختير السابع من شباط عام ١٩٨١ وهو ذكرى تاريخ توقيع معاهدة (شيمودا) ليكون (يوم الأقاليم الشمالية) ليذكر اليابانيين بالاحتلال السوفيتي لإحياء المطالبة بعودة الأقاليم إلى النطاق الوطني[١٢٠].

وخلال المدة الممتدة بين ١٩٨٦و ١٩٨٨ أقدم وزير الخارجية السوفيتي (شيفردنازه) Shevardnaze مع وفده على القيام بمجموعة من الرحلات والمقابلات مع الحكومة اليابانية لمناقشة مسألة النزاع الحدودي حول جزر (الكوريل) ولإبرام معاهدة للسلام [١٢١].

وقد منحت (البيريسترويكا) Perestroika[١٢٢] فرصة جديدة لتحسين العلاقات اليابانية – السوفيتية، ومن الجانب الياباني بدأ الحزب الحاكم الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني (LDP)[١٢٣] بأداء دور بارز ولاسيما من خلال الممثل السياسي (آبي) Abe الذي أتبع أجندة جديدة تكمن بتقليص (مشكلة الأقاليم الشمالية) وتوسيع مجال العلاقات بين حكومتي طوكيو وموسكو، وفي حديثه مع (ميخائيل غورباتشوف) Mikhail Gorbachev زعيم الأتحاد السوفيتي في كانون الثاني ١٩٩٠ تجنب استخدام اصطلاح (مشكلة الأقاليم الشمالية) واقترح أن تحل (المشاكل الموجعة للرأس بحكمة) وهو منهج تم تقريره من قبل (غورباتشوف)، وبالمقابل جاء (بوريس يلتسن) Boris Yeltsin القائد الأعلى للمعارضة السوفيتية إلى اليابان في كانون الثاني ١٩٩٠، واقترح (حلاً من خمس مراحل) على الرغم من أنه قوطع لعدّه مناورة تكتيكية، وكان في الحقيقة مظهراً لقوى سياسية جديدة نمت سريعاً وأصبحت في بداية عام ١٩٩٠ تهديداً حقيقياً (لغرباتشوف) والقيادة السوفيتية[١٢٤].

وكنتيجة لزيارة (غورباتشوف) لليابان في نيسان عام ١٩٩١، تم أعلان (بيان مشترك) حول التطور المستقبلي للعلاقات بين البلدين مع (مفهوم) توسيع التوازن الذي اقترحته اليابان في الماضي، وبالأستناد إلى هذا المفهوم تم سحب خمسة عشر وثيقة وبضمنها اتفاقيات حول الأشخاص المعتقلين في المعسكرات السوفيتية لسجناء الحرب، وتعاون تعلق بالمساعدة التقنية من أجل أصلاح جهود الاقتصاد السوفيتي، ومذكرة تعاون لرفع تأثيرات كارثة تشيرونبيل[١٢٥] في صحة السكان المحليين[١٢٦]، وتمت الموافقة على سفر اليابانيين الذين كانوا مقيمين في الجزر الأربع بدون تأشيرة، ووافق الجانبان على الاستمرار بمعاهدة للسلام، وناقشوا بشكل علني تطبيق (الإعلان المشترك) لعام (١٩٥٦) [١٢٧].

وتضمن (البيان المشترك) أن الجزر الأربع (ايتوروفو) و(كوناشيري) و(هابوماي) و(شيكوتان) كانت موضوعاً للخلاف الإقليمي ويجب تسويته ضمن معاهدة للسلام[١٢٨].

وتم تنفيذ عدة مواد من التسوية المشتركة بين الطرفين وبصورة نهائية، وبضمنها تبادل الزيارة من قبل اليابانيين الذين كانوا مقيمين في الجزر الأربع وتقليل عدد القوات السوفيتية فيها[١٢٩].

وعلى أثر قيام الانقلاب العسكري في آب ١٩٩١ ضد (غورباتشوف) أعلنت الحكومة اليابانية تعليق كل المساعدات التي قدمت إلى الاتحاد السوفيتي، وبعد حل الاتحاد السوفيتي في كانون الأول ١٩٩١ وتقديم (غورباتشوف) استقالته في الحادي والثلاثين من الشهر نفسه، أستعد كل من حكومتي اليابان وروسيا الاتحادية للعمل على حل الخلاف الإقليمي حول الجزر الأربع بما يرضي كلا الطرفين[١٣٠].

ثالثاً : المطالبة اليابانية – السوفيتية بالجزر.

قدم كل من اليابان والاتحاد السوفيتي مطالب تنافسية وتاريخية وشرعية للسيطرة على جزر (الكوريل) الأربع، وأن هذه الحقيقة قامت بتعقيد هذه المشكلة أكثر من حيث ان للبلدين الحق في السيادة على هذه الجزر الأربع؟

١- وجهة النظر اليابانية.

أدعى اليابانيون أنهم يمتلكون الحق التاريخي والشرعي للسيطرة على الأقاليم الشمالية (جزر الكوريل الجنوبية) الأربع وهي (ايتورفو) و(كوناشيري) و(هابوماي) و(شيكوتان)، لأنها ليست جزءاً من جزر (الكوريل) بالكامل بل هي جزء رئيس من أرض اليابان تاريخياً وأن هذه الأدعاءات والمطالب استندت إلى عدد من النقاط الآتية :

أ- أثبتت المعلومات والدراسات الأحيائية في أرخبيل (الكوريل) (أن البيئة المتوفرة كبيرة التباين ما بين رمال مستوى سطح البحر والشواطئ الصخرية والأراضي الشعبية في الجبال العالية، والجداول في الغابات الصنوبرية، وأنهار تنساب من الأراضي المنخفضة لتجري بسرعة في تيارات حصوية ومن طحالب المستنقعات إلى بحيرات جيل ... على وفق الفحص العلمي لكائنات الأرخبيل فإن أرض ومياه هذا الأرخبيل أمتازت بتبيان كبير ... وان الكائنات الحية تشكلت بوساطة مصدرين مجتمعين، مصدر شمالي يتمثل بجزيرة كامشاتكا ومصدر جنوبي يتمثل بجزيرة هوكايدو، إلا أن المجمع الجنوبي كانت له المساهمة الأكبر في تنوع الكائنات الحية أكثر من المجمع الشمالي) [١٣١]، لذلك فإن الجزر الأربع تعود إلى منطقة الحيوانات اليابانية، لتوافق حيوانتها مع عناصر الجزر اليابانية أكثر من العناصر القارية لجزيرة (كامشاتكا) و (سايبيريا) [١٣٢].

ب- أطلقت (روسيا القيصرية) على الجزر الأربع تسمية (كوريل الجنوبية) أو (كوريل الصغرى) للتفريق بينها وبين جزر (الكوريل الكبرى) [١٣٣]، ولهذا فإن المجموعتين مختلفتان عن بعضهما البعض.

ج- أن جزيرتي (هابوماي) و (شيكوتان) بالتحديد لهما المميزات التضاريسية لجزيرة (هوكايدو)، ولهذا فهما يعدان جزءاً من الأراضي اليابانية[١٣٤].

د- تمسك اليابانيون بأن جزيرتي (ايتورفو) و (كوناشيري) هما لا يعدان جزءاً من سلسلة جزر (الكوريل) من الناحية التاريخية، وهما تابعتان تاريخياً لليابان، وأنهما لم يؤخذا بالقوة أو بالعدوان[١٣٥]، وان اليابان حصلت على الاقاليم الشمالية (جزر الكوريل الجنوبية) على وفق معاهدات سلمية مع (روسيا القيصرية) التي وقعت عليها وبرضا منها.

خارطة تبين ترسيم الحدود بين اليابان و(روسيا) بموجب المعاهدات الثلاث التي تمت بموافقة الطرفين[١٣٦]

ه- في تصريح لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (جون فوستر دالاس) عام ١٩٥١ ذكر"أن جزيرتي (هابوماي) و(شيكوتان) لم يتم ضمهما لسلسلة جزر (الكوريل) من الناحية الجغرافية"، ولهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية عرفت (الكوريل) على أنها جزيرتي (ايتورفو) و(كوناشيري) فقط[١٣٧].

و- في تصريح لوزير الخارجية الياباني (يوشيدا) (Yoshida) عام ١٩٥١ تحفظ من خلاله على المطالبة بجزيرتي (هابوماي) و(شيكوتان) فقط، ووافق ضمنياً على أن تكون جزيرتا (ايتورفو) و (كوناشيري) من بين سلسلة (الكوريل) التي تم الأدعاء بأنه تم التخلي عنهما[١٣٨].

ز- لم يكن (إعلان القاهرة) معاهدة بل تسوية لأهداف مشتركة بين الدول الثلاث الموقعة عليه، علماً أنه لا الاتحاد السوفيتي ولا اليابان من الاطراف الموقعين عليه، فضلاً عن أن الإعلان لم يقم بمنح أي حقوق لأي طرف أو فرض أي التزام على أي طرف[١٣٩].

ح- إن (أتفاقية يالطا) ١٩٤٥ فرضت التزاماً على اليابان وبدون موافقتها على أساس كونها دولة (معتدية)، وهذا لا ينطبق على اليابان لأن الاتحاد السوفيتي لم يشترك في الحرب بعد، وأن سحب الأقاليم التي أخذت نتيجة (العدوان) الذي أكدته الأتفاقية لا تنطبق على جزر (الكوريل) بالكامل، لأن اليابان حصلت عليها من (روسيا القيصرية) بموجب معاهدة (سانت بطسبورغ) الودية وبصورة سلمية، كما أن دخول الاتحاد السوفيتي إلى الحرب جاء متأخراً، وبموجب مبدأ المعاهدات فإن المعاهدات ترتبط بالأطراف الذين أدوا واجبات فعلية في الحرب وليس من أجل الحصول على المكاسب الأقليمية فقط[١٤٠].

ط- ضم (إعلان بوتسدام) ١٩٤٥ شروطاً غامضة، وهو لم يحدد أي جزء من (الكوريل) ، من خلال استخدامه عبارة (ومثل تلك الجزر التي قمنا بتحديدها)[١٤١].

ي- إن معاهدة (سان فرانسيسكو) ١٩٥١ لم تحدد الجهة المستفيدة من الجزر والأقاليم التي كانت تحت السيادة اليابانية[١٤٢]، كما أن الاتحاد السوفيتي رفض التوقيع عليها ولهذا كيف يحصل طرف على مكاسب أقليمية من معاهدة لم يوقع عليها[١٤٣]، علماً أن اتفاق فينا لعام ١٩٦٩ منح الحقوق للدولة الثالثة التي لم تكن طرفاً في الأتفاقية لها كل الحق في ذلك فيما رغب الأطراف الموقعون او وافقت الدولة الثالثة فإنه جاء بعد ثمانية عشر عاماً من توقيع معاهدة سان فرانسيسكو.

ك- إن دخول الاتحاد السوفيتي إلى الحرب عام ١٩٤٥ ضد اليابان يعد خرقاً واضحاً لأتفاقية الحياد الياباني – السوفيتي لعام (١٩٤١) ، كما يعد خرقاً واضحاً للقانون الدولي[١٤٤]، لأنه رفض بند البقاء على الحياد في حال اشتراك أحد الأطراف في عمل عدواني مع قوة دولية ثالثة ضد أحد الطرفين الموقعين على هذه الأتفاقية وبهذا أشارت اليابان إلى

تلك الجزر الأربع على انها أقاليم شمالية وأكدت أن عودتها شرط لا غنى عنه لأية مباحثات للتوصل إلى معاهدة للسلام بين الطرفين(١٤٥).

ل- إن الاتحاد السوفيتي لم يطالب بالجزر الأربع المتنازع عليها قبل الحرب العالمية الثانية، فهو أدعاء (حديث)، لذلك لا يمكن عدّ هذه الجزر من الأقاليم المكتسبة من قبل اليابان بـ(العنف والطمع) (١٤٦).

٢- وجهة النظر السوفيتية.

أدعى السوفيتيون أنهم يمتلكون الحق التاريخي والشرعي للسيطرة على (جزر الكوريل الجنوبية) الجزر الأربع، وأن هذه الأدعاءات والمطالب استندت إلى عدد من النقاط الآتية :

أ- ورود عبارة (تنازل روسيا عن جزر الكوريل) في المعاهدات التي وقعت خلال القرن التاسع عشر بين البلدين، الأمر الذي أكد أنها تمتلكها فعلاً(١٤٧).

ب- إن الاتحاد السوفيتي ولكونه يعد وريثاً (لروسيا القيصرية) قد أوقف التزاماته في معاهدات القرن التاسع عشر التي انتهكتها اليابان بسبب الحرب اليابانية – الروسية ١٩٠٤-١٩٠٥(١٤٨).

ج- دعم (إعلان القاهرة) ١٩٤٣ تجريد اليابان من الأقاليم والجزر الأخرى التي أخذت بالعنف وبدافع الطمع، بسبب قيام الحرب اليابانية – الروسية ١٩٠٤-١٩٠٥ والتوقيع على معاهدة (بورتسموث).

د- أقرت (أتفاقية يالطا) ١٩٤٥ على تسليم جزر (الكوريل) إلى الاتحاد السوفيتي، وأن مطالب الاتحاد السوفيتي ستحقق بدون جدال بعد هزيمة اليابان(١٤٩).

ه- أكد (أعلان بوتسدام) ١٩٤٥ ما جاء في أعلان القاهرة، ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية في مباحثاته على استيطان جزر (الكوريل) (١٥٠).

و- توقيع اليابان على معاهدة (سان فرانسيسكو) ١٩٥١ بالتخلي عن جزر (الكوريل) الذي ورد في المادة الثانية من المعاهدة، الفقرة (ثانياً) (١٥١).

ز- إن دخول الاتحاد السوفيتي إلى الحرب كان مقابل حصوله على (جزر الكوريل الجنوبية)، وهذا شرط وافقت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وأن كل الأطراف كانت تعلم بأن هذه الجزر ستكون للاتحاد السوفيتي، ولاسيما انه استوطنها وضمها إلى الإدارة السوفيتية(١٥٢).

وبناءً على هذه النقاط أعلن الاتحاد السوفيتي شرعية أدعاءاته للجزر، وأن على اليابان أن تعترف أولاً بحق الاتحاد السوفيتي بالجزر، وبعدها تحاول اكتساب البعض منها أو كلها من خلال المفاوضات(١٥٣).

وبذلك فإن حق السيادة من وجهة نظر الاتحاد السوفيتي على الجزر المتنازع عليها أستند إلى الادعاءات التاريخية التي تقررت في (يالطا) وتم تأكيدها في (بوتسدام) وأنهيت في (سان فرانسكو).

رابعاً : وجهة نظر القانون الدولي بحق السيادة على الجزر.

يعد العُرّف الدولي واحداً من أهم مصادر القانون الدولي كدليل على الممارسات العامة التي يمكن قبولها كقانون، إذ أن (الاكتشافات التاريخية) و(الاستيطان) و(الاحتلال) لطالما كانت طرقاً معروفة لاكتساب الأقاليم شرعياً تحت بند القانون الدولي(١٥٤).

فبالنسبة للاكتشاف والاستيطان، فقد أدعت اليابان أن الجزر الأربع (ايتورفو وكوناشيري وهابوماي وشيكوتان) قد اكتشفت وتم استيطانها من قبل اليابانيين حتى عام ١٩٤٥ وأنها لم تستوطن من قبل أي بلاد أخرى غير اليابان، وأن الوثائق اليابانية التاريخية أدعت اكتشاف واستيطان هذه الجزر من قبل اليابان، كما قام الاتحاد السوفيتي برد الأدعاء التاريخي الياباني، وزعم أن (روسيا القيصرية) هي أول من اكتشف (الكوريل)(١٥٥).

وجاء بيان السلطة القضائية لمحكمة العدل الدولية في هذا الأمر موضحاً "أن المفهوم التاريخي حول أصول سكان جزر الكوريل يعود إلى أقوام (الاينو) Ainu الذين كانوا هم المستوطنين الأوائل والأقوام الأصلية التي سكنت بين جزيرة (سخالين) السوفيتية وجزر (الكوريل) و(هوكايدو) ... وأن الإعداد الحقيقية لأقوام (الأينو) الذين هم على قيد الحياة غير معروفة"(١٥٦)، وأضاف البيان "ليس من حق اليابان ولا الاتحاد السوفيتي المطالبة بحقوق الاكتشاف الأسبق والاستيطان الأول لجزر (الكوريل)، أن مناطق جزر (الكوريل) لايمكن تحدتد من استوطنها اولا، فقد يكونون الروس أو اليابانيون أو هولاند، ومهما كان فالدليل الحاسم أن كل المجموعات الثلاث وصلت تقريباً في الوقت نفسه من التاريخ، لذا فإن جزر (الكوريل) ليست يابانية تاريخياً أكثر من تاريخية وشرعية الاتحاد السوفيتي، ولا يوجد أدعاء لدور تاريخي يمكنه أن يكون له الكفة الراجحة في هذه القضية، لأن كلا الجانبين لهما الحق في المطالبة بحكم جزر (الكوريل) في الوقت نفسه"(١٥٧).

وبالأستناد إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية للتوصل إلى حل للنزاع الإقليمي على الجزر الأربع. فإن معاهدة (شيمودا) عام ١٨٥٥ وبموجب البنود الواردة فيها فقد تخلت (روسيا القيصرية) عن مطالبها كلها بجزر (ايتوروفو) و (كوناشيري) و (هابوماي) و(شيكوتان) مقابل عنوان واضح لجزر (الكوريل الشمالية) ومن ثم عدلت معاهدة (سانت بطرسبورغ) ١٨٧٥ بنود معاهدة (شيمودا)، ومن خلال ذلك الغيت أدعاءات الاتحاد السوفيتي التاريخية بالأقاليم المتنازع عليها، كما منحت المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أبرمت خلال الحرب العالمية الثانية المشكلات القانونية نفسها لليابان التي منحتها معاهدتا (شيمودا) و(سانت بطرسبورغ) للأتحاد السوفيتي، إذ تخلت اليابان عن سيادتها على الجزر الأربع بعد قبولها (بأعلان بوتسدام) و(معاهدة سان فرانسيكو) (١٥٨).

وبصدد الأحكام التي تفسر المعاهدات والاتفاقيات، كان هناك حُكمان أساسيان يجب توضيحهما وهما أولاً موضوع التفسير أي (المعنى الحقيقي للكلام الذي تم صياغته من قبل الأطراف)، وثانياً بيان مدى تأثير المعاهدة وأن لا تكون مبهمة، وفي تفسير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالنزاع الحدودي بين اليابان والاتحاد السوفيتي، فإن هذا التعليق ينظر أولاً إلى المعنى العام لنص المعاهدة، وللأتفاقيات المتعلقة به والاتفاقيات اللاحقة والتصرفات اللاحقة والظروف المحيطة بعمل الأتفاقية[١٥٩].

وبذلك يمكن القول أن ممارسات الاستكشاف التاريخي والاستيطان فضلاً عن الاستناد إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية أثبتت فشلها في حل النزاع الحدودي الياباني – السوفيتي حول الجزر الأربع تاريخياً وشرعياً، ولم يبق سوى ممارسة الاحتلال لاكتساب السيادة على الجزر شرعياً وقانونياً.

مما لا شك فيه أن الاتحاد السوفيتي احتل عند انتهاء الحرب العالمية الثانية جزر (الكوريل) بالكامل، وقام باستيطانها بنجاح، وعلى الرغم من اختلاف الأراء حول اكتساب حق السيادة وشرعيته عن طريق الاحتلال[١٦٠]، فإن بيان السلطة القضائية جاء مؤكداً "أن سلطة الاتحاد السوفيتي على جزيرتي (ايتوروفو) و (كوناشيري) فقط تنبع من القانون الدولي وبشكل أكثر تحديداً من الاستيطان والاحتلال، وقد استولى الاتحاد السوفيتي أولاً على جزر الكوريل خلال الحرب العالمية، ومارست حقها كبلد في حالة حرب ضد اليابان .. وليس هناك اختلاف حقيقي ممكن أن يبعد تلك الجزيرتين لتكونا جزءاً من الكوريل .. وأن اليابان وبموجب تصريح وزير الخارجية (يوشيدا) عام ١٩٥١ تعترف أنها ليس لها سلطة قضائية لحكم هاتين الجزيرتين وأدارتهما ... وليس لليابان حق شرعي بأدعاء ادارة جزر الكوريل والسيادة عليها لذلك ليس لها الحق بأن تكون الدولة المدعية بهذه القضية .. أن اليابان وافقت على أعلان بوتسدام والتوقيع على معاهدة سان فرانسيسكو، وما دامت الجزر المتنازع عليها جزءاً من سلسلة الكوريل فليس هناك حق شرعي لليابان للمطالبة بها ... وأن المادة (٣٦) من أتفاق فينا يمنح الحق لدولة ثالثة (أولئك الذين لم يوقعوا المعاهدات)، لو رغب موقعوا الاتفاقية توسيع حق الدولة الثالثة ولو وافقت الدولة الثالثة على ذلك ... وفي اتفاقية يالطا عام ١٩٤٥ وافقت قوات الاحتلال على (تسليم جزر الكوريل) إلى الاتحاد السوفيتي وبموجب أتفاق فينا فإن الاتحاد السوفيتي له حق شرعي للأدعاء بالجزر ... وقد خرقت اليابان الالتزام بالحياد من خلال تحالفها مع ألمانيا وهي البلاد التي أعلنت الحرب ضد الاتحاد السوفيتي"[١٦١].

وتأسيساً على ما تقدم فإن محكمة العدل الدولية منعت اليابان من الوقوف أمامها للأشارة بأي سلوك إلى (جزر الكوريل الجنوبية)، لأن اليابان سبق أن تخلت عنها بموجب اتفاقيات ومعاهدات دولية، وأن الاتحاد السوفيتي أستند في أدعاءاته إلى مبادئ القانون الدولي مارس حقه بصورة شرعية في إدارة الجزر الأربع.

الخاتمة

من خلال البحث في موضوع (النزاع الحدودي الياباني – السوفيتي حول الأقاليم الشمالية (جزر الكوريل الجنوبية) حتى نهاية الحرب الباردة : دراسة تاريخية)، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي :

١. أن جزر (الكوريل الجنوبية) تتمتع بمقومات الموقع (الجيوستراتيجي) للبلدين، وتتميز بموقع مهم وحيوي لأطراف النزاع، وهي بذلك تتجاوز في أهميتها كونها مسألة حدود، لذلك نجد أن كلا الطرفين متمسك بها.
٢. بموجب معاهدة (شيمودا) التي وقعت عام ١٨٥٥ تم ترسيم الحدود البحرية بين اليابان وروسيا، وأصبح للبلدين حدود مشتركة موثقة على وفق معاهدة رسمية وضعت أيضاً الأسس الأولية للتجارة بين البلدين.
٣. أن معاهدة (سانت بطرسبوغ) التي وقعت عام ١٨٧٥ هي شرعية من وجهة نظر القانون الدولي، لذلك يمكن عدها معاهدة أساسية ومن الممكن الأستناد إليها في حل الخلافات التي ظهرت بعد ذلك بين الطرفين والمتعلقة (بجزر الكوريل الجنوبية).
٤. أن الأثر الأضافي الذي حققته معاهدة (بورتسموث) التي وقعت عام ١٩٠٥ على المعاهدات السابقة، هو منح اليابان اللقب الشرعي الكامل ليس على الجزر الأربع المتنازع عليها فقط، ولكن على جزر (الكوريل) بالكامل، فضلاً عن النصف الجنوبي من جزيرة (سخالين).
٥. لما أوشكت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء أدرك الاتحاد السوفيتي أن اليابان بدأت تخسر ما أحتلته خلال الحرب، فأعلن عن نيته الغاء أتفاقية الحياد مع اليابان لكي يتمكن من الاشتراك في الحرب والحصول على المكاسب الإقليمية التي كان في مقدمتها استرجاع ما خسرته امبراطورية (روسيا القيصرية) من ممتلكات في الحرب ضد اليابان عام (١٩٠٥) ومن ضمنها جزر (الكوريل) بالكامل.
٦. لم يكن (إعلان القاهرة) معاهدة بحد ذاته، ولكنه كان تسوية لاهداف مشتركة بين هذه الدول الثلاث، علماً أنه لم يكن لا الاتحاد السوفيتي ولا اليابان طرفين موقعين عليه، وعلى الرغم من ذلك فقد عبر الاتحاد السوفيتي عن موافقته لاحقاً على (إعلان القاهرة)، كتسوية مجردة ولهدف مشترك، فإن الإعلان لم يقم بمنح آية حقوق لأي طرف أو فرض أي التزام على أي طرف، ومع ذلك كان هناك بعض الأشارات في (إعلان القاهرة) لشمول جزر (الكوريل) بالكامل في عِبارة (كل الأقاليم والجزر الأخرى)، إلا أن هذا لا يعد عملاً شرعياً من وجهة نظر القانون الدولي، إذ أن سلسلة جزر (الكوريل) بالكامل حصلت عليها اليابان بموجب معاهدة قانونية شرعية وبرضا (روسيا القيصرية) وهي معاهدة (سانت بطرسبورغ)، ولم يكن هناك أي عمل امتاز بالعنف، لذلك لا يمكن وصف سيادة اليابان على هذه الجزر على أنه (أخذت بالعنف).

٧. أن (اتفاقية يالطا) لم تتضمن بنداً نصَ على نقل جزر (الكوريل) بالكامل من السيادة اليابانية إلى سيادة الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن عدم فرض أي التزام على اليابان بالتخلي عن سيادتها على هذه الجزر، وبذلك فإن القانون الدولي من المفترض ان لا يدعم الأدعاء السوفيتي لجزر (الكوريل) بالكامل، وأن المكاسب الإقليمية للاتحاد السوفيتي تعد غير نافذة قانونياً.

٨. ضم (إعلان بوتسدام) شروطاً غامضة، فهو لم يحدد أي جزء من جزر (الكوريل) المقصود بالاعلان، فهل المقصود هنا جزر (الكوريل الكبرى) فقط أم (جزر الكوريل الكبرى والجنوبية)،علماً أن (جزر الكوريل الجنوبية) تتألف من أربع جزر وان كل من جزيرتي (شيكوتان) و (هابوماي) تعدان جزءاً من البر الياباني التابع لجزيرة (هوكايدو)، وبذلك فإن غموض شروط الإعلان قد شمل جزراً ساحلية تابعة لـ(هوكايدو)، ومن هذا المنطلق فإن إعلان (بوتسدام) ولكون شروطه غير واضحة فهي تتعارض مع شرعية قانون المعاهدات المتعارف عليه ولهذا فإنه يعد غير نافذ قانونياً. علما ان القانون الدولي يفرض انه عندما تكون هناك شروط غامضة في آية معاهدة، ولتفسيرها بصورة صحيحة يجب الأخذ بنظر الاعتبار نية الأطراف المعنية والأعمال التحضيرية للمعاهدة وظروف أختتامها.

٩. أن معاهدة (سان فرانسيسكو) لم تحدد أن الاتحاد السوفيتي هو الجهة المستفيدة من جزر (الكوريل) بالكامل أولاً ، وثانياً أنه لم يوقع على هذه المعاهدة، ولهذا فهو لا يحق له من الناحية القانونية المطالبة بهذه الجزر، فكيف تحصل دولة على مكاسب إقليمية في معاهدة هي ليست طرفاً فيها.

١٠. أنهى (الإعلان المشترك) الياباني – السوفيتي عام ١٩٥٦ حالة الحرب بين الطرفين، إلا أنه لم يحل النزاع الحدودي حول جزر (الكوريل)، وبذلك فإن المحادثات في موسكو قد نجحت، وفشل كل من اليابان والاتحاد السوفيتي في ترسيم الحدود بينهما.

١١. قدم كل من اليابان والاتحاد السوفيتي مطالب تنافسية وتاريخية وشرعية للسيطرة على جزر (الكوريل) الأربع، وأن هذه الحقيقة قامت بتعقيد هذه المشكلة أكثر من حيث كلا البلدين له الحق في السيادة على هذه الجزر الأربع.

١٢. أثبتت ممارسات الاستكشاف التاريخي والاستيطان فضلاً عن الاستناد إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية فشلها في حل النزاع الحدودي الياباني – السوفيتي حول الجزر الأربع تاريخياً وشرعياً، ولم يبق سوى ممارسة الاحتلال لاكتساب السيادة على الجزر شرعياً وقانونياً. وقد منعت محكمة العدل الدولية اليابان من الوقوف أمامها للأشارة بأي سلوك إلى (جزر الكوريل الجنوبية)، لأن اليابان سبق أن تخلت عنها بموجب اتفاقيات ومعاهدات دولية، وأن الاتحاد السوفيتي أستند في أدعاءاته إلى مبادئ القانون الدولي ومارس حقه بصورة شرعية في إدارة الجزر الأربع.

١٣. وفرت معاهدة الأمن اليابانية – الأمريكية موقعاً آمناً وقوياً لليابان دفعها لتجاهل المحاولات السوفيتية لحل النزاع بين الطرفين، إذ كان (غورباتشوف) سيقدم تنازلات جريئة من خلال أحياء الإعلان المشترك لعام (١٩٥٦)، كما كان اليابانيون متيقنين أن النزاع الحدودي سيتم تسويته خلال المدة اللاحقة لولا قيام الانقلاب العسكري في آب ١٩٩١ واستقالة (غورباتشوف) في كانون الأول ١٩٩١.

١٤. حاول الاتحاد السوفيتي تحت حكم (غورباتشوف) تهيئة سياسة أمنية أسيوية جديدة، إلا أن اليابان وقفت (حجر عثرة) أمام هذه السياسة.

١٥. إن التعاون بين اليابان والاتحاد السوفيتي عد أمراً ضرورياً في منطقة الشرق الأقصى، فعلى الرغم من عدم توقيع معاهدة للسلام بين الطرفين وبقاء جزر (الكوريل) خلافاً أقليمياً بين البلدين، إلا أن كلاهما حافظ على استمرار العلاقات الدبلوماسية التي كانت خطوة في تقوية الروابط الاقتصادية، ولم يسمح كلا البلدين للاختلافات الفكرية التأثير في هذه العلاقات.

وفي ضوء هذه الدراسة من الممكن تقديم بعض التوصيات لحل هذا النزاع، إذ أثبتت المباحثات اليابانية – السوفيتية التي استندت إلى الأدعاءات التاريخية والشرعية فشلها، وأن اليابان والاتحاد السوفيتي بحاجة إلى ترك هذه الأدعاءات، إذ إن المشكلة هي مشكلة سياسية أساساً لذلك لا يمكن حلها عن طريق مناشدة القانون الدولي أو التجاوز التاريخي أو تفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

إذ أن اليابان والاتحاد السوفيتي (روسيا الاتحادية الآن) كانوا أطرافاً في كثير من المعاهدات الدولية التي تعلقت بالنزاع الحدودي بين الدولتين، فكان لليابان سيادة واضحة على الجزر الأربع حتى عام ١٩٤٥، وعندما وافقت على شروط (أعلان بوتسدام) بالتخلي عن جزر (الكوريل) فقد تخلت عن حقوقها بالمطالبة بأي جزيرة كانت جزءاً من هذه الجزر الأربع، ومن خلال تفحص نوايا الأطرف في معاهدة (سان فرانسيسكو) فإن الدراسات والأدلة الجغرافية والتاريخية للجزر أشارت بشكل حاسم إلى أن جزيرتي (ايتوروفو) و(كوناشيري) هما جزء من سلسلة (الكوريل)، أما جزيرتا (هابوماي) و(شيكوتان) فهما ليستا جزءاً منها، على وفق هذا الأمر فإن للاتحاد السوفيتي حق السيادة على جزيرتي (ايتوروفو) و(كوناشيري) فقط وعليه منح اليابان حق السيادة على جزيرتي (هابوماي) و(شيكوتان) واعادتهما إليها، وبذلك سيتم مناصفة الجزر بين الطرفين وعليهما الموافقة على ذلك، إذ أن مطالبة الحكومة السوفيتية بألغاء القواعد العسكرية الأمريكية من اليابان قد أصبح دون جدوى لأنتهاء الحرب الباردة.

كما ينبغي على كل من البلدين أنشاء منطقة اقتصادية مشتركة تغطي الجزر الأربع وبأدارة مشتركة، والتوصل إلى عقد أتفاق سياسي يجعل من هذه الجزر منطقة منزوعة السلاح ويسمح للمقيمين في البلدين التنقل فيها وبدون تأشيرة دخول وبشكل مجاني.

علما أن التحالف بين البلدين وتوطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية سينعكس بشكل إيجابي على المنطقة، مما يوفر أمناً واستقراراً في منطقة شرق أسيا وشمال المحيط الهادئ.

الهوامش

(١) أحمد عبد علي عباس، سياسة اليابان الإقليمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٢٦-٢٧.

(٢) أحمد عبد علي عباس، المصدر السابق، ص٢٨ .

(3) (Blackwell Publishing Ltd),Biodiversity and biogeography of the islands of the Kuril Archipelago, Journal of Biogeography, 30, 2003, p. 1298.

(4) Morris Suzuki, Russian Obstinacy and New Prospects for Deace, The Kuril Islans Controversy, Senior Seminer : Transboundary Environment, 1999, P.1.

(5) Paul Hibbert Clyde, The Far East : A History of the Impact of the West on Eastern Asia, Second Edition, Prentice-Hall, The United State of Amerca, New York, 1952, P.29.

(6) Keith A. Call, Southern Kurils or Northen Teritores : Resolving The Russ-o-Japanese border Dispute, Brigham Young University, Law Review, 1992, P.729.

(٧)Morris Suzuki, Op.Cit, p.11.

(8) Zolotaryora D. V., Dispute Between Russia and Japan Concerning Kuril Islands, Gumilyov Eurasian National University, Astana, P.272.

(9) Morris Suzuki, Op. Cit, P.2.

(10) (Ministry of Foreing Affairs of Japan) Hstory of The Kuril Island Dispute, Rianovosti, 2012, P.1, In: www.Rlauru,com.

(11) (Security Council), Conflictin The Kuril Islansi, In : www.securitycouncilreport.org

(12) Qutoed in: Morris Suzuki, Op. Cit, P.10.

(13)Qutoed in: Virginia B. Graf, The Russians Debate The Kuril Islansds Territorial Dispute : An Aspect of Russo-Japanese Relations in the Post-Cold Ware World, Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 1993, P.10.

(14) Ibid, P.11.

(١٥) عهد ايدو : سميت هذه المدة من الحكم بـ(التوكوجاوا) نسبة الى (توكوجاوا اياسو) الذي تمكن من فرض سلطته السياسية والادارية على البلاد عام ١٦٠٣، التي دامت مدة قرنين ونصف من الزمن حتى ١٨٦٨ ، وأنشأ نظاماً وراثياً متشدداً كانت أعلى طبقة فيه هي طبقة (الساموراي) التي ينتمي اليها العسكريون جميعهم من أتباع (الشوجن) ، الذين أعلنوا (سياسة العزلة) وأغلقوا بلادهم بوجه الاجانب، وأصدروا كثيراً من القوانين لتحقيق تلك السياسة.
فوزي درويش، اليابان: الدولة الحديثة والدور الامريكي، مطبعة غباشي، ط١، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٥٠.

(١٦)(وزارة الخارجية اليابانية)، الأراضي الشمالية : العمل نحو إبرام معاهدة سلام، اليابان، ٢٠١٤، ص٤.

(١٧)المصدر نفسه، ص٤.

(18)H. J. Snow, F.R.G.S, Notes on The Kuril Islands, John Murray: AL-Bemarle Street, London, 1897,p. 1.

(١٩) نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ أسيا الحديث والمعاصر، ط١، بغداد، ٢٠٠٦، ص٥٤.

(20) Virginia B. Graf, Op. Cit, P.11.

(٢١) أرثر تريمان، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص١٢.

(22) Virginia B. Graf, Op. Cit, P.14

(23) John Whitney Hall, Japan From Prehistory to Modern Times, From the Japan Foundation, Japan, 1996, P.248.

(٢٤) معاهدة وانغ زيا : تمكن السفير الامريكي(كالب كاشنغ) في الثالث من تموز ١٨٤٤ من التوقيع على معاهدة (وانغ زيا) Wang Zia -نسبة لمدينة صغيرة تقع بالقرب من (كانتون)- وهي معاهدة مشابهة لمعاهدة (نانكنغ) التي كانت أول معاهدة وقعت بين بريطانيا والصين، وفي تلك المعاهدة حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على لقب (الدولة الأكثر تفضيلاً) في المعاملة، التي منحتها وبدون ان تكون هناك أية كلفة أو تضحيات الامتيازات كلها التي حصل عليها البريطانيون، وعرّفت الظروف كلها المتعلقة (بالحقوق الإقليمية الإضافية) لكي تفرض على الصين مسؤولية جمع الرسوم المفروضة كلها في الكمارك، والسيطرة على تجارة مادة الأفيون، ومنحت موظفي الولايات المتحدة الأمريكية حقاً شرعياً وقانونياً لتوظيف الباحثين الأمريكيين وشراء أنواع الكتب كلها من الصين، فضلاً عن تضمين المعاهدة

امتيازات حل الخلافات التي تحصل بين الأمريكيين وغيرهم من الأجانب، بوسائل خارج سيطرة القضاء والإدارة الصينية، وعدم السماح بتعديل الرسوم الكمركية في الموانئ الصينية إلا بعد التشاور مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، مع السماح للسفن الأمريكية بالرسو في الموانئ الصينية كلها، على أنْ تلك المعاهدة كانت عرضة للتجديد والتعديل بعد أثنى عشر عاماً أي في عام ١٨٥٦.

Claude A. Buss, Asia in The Modern World, a History of China, Japan, South and Southeast Asia, Library of Congress, First Printing, United States of America, 1955, P. 116. .

(25) Jhon Whitney Hall, Op. Cit, P.250-251.

(٢٦) معاهدة كاناكوا : تمكن العميد البحري الامريكي (بيري) في اذار ١٨٥٤ من التوقيع على معاهدة (السلام والصداقة) في مدينة (كاناكوا)، التي نصت على فتح ميناءي (شيمودا) و(هاكوداتي) لإصلاح السفن الامريكية وتموينها، ومعاملة البحارة الامريكيين معاملة لائقة، والموافقة على تعيين ممثلين قنصليين، إذا رأت اي من الدولتين ذلك ضروريا، تعد اليابان بمنح الولايات المتحدة الامريكية امتياز (الدولة الاولى بالرعاية)، وتعيين قناصل ووكلاء امريكيين في (شيمودا).

Hunter Miller, Treaties and Other International Act of the United Stated of America, Vol. 6, Washington, 1942, p. 440-442.

(27) Claud A. Buss, , Op. Cit , P.150.

(28) Virginia B. Graf, Op. Cit, P.12.

(٢٩) للمزيد حول معاهدة شيمودا ينظر :

Edgar Franz, Siebold's Involvement in the Friendship Treaty Between Japan and Russia, Ritsumeikan International Affairs, Vol.6, Ritsumeikan University, 2008, P.99-125.

(30) Ministry of Foreing Affairs of Japan, Op. Cit, P.1.

(31) Haruko Saito, The Northen Teritory Problem : Past and Present, Teikyo International Cultural, No.16, P.126.

(٣٢)(وزارة الخارجية اليابانية)، المصدر السابق، ص٥.

(33) Virginia B. Graf, Op. Cit, P.12.

(34) Havuko Saito, Op. Cit, P.127.

(٣٥)(وزارة الخارجية اليابانية)، المصدر السابق، ص٥.

(36) Ibid, P. 127.

(37) Zolotaryova D. V., Op. Cit, P.272.

(38) Morris Suzuki, Op. Cit, P.7.

(39) Virginia b. Graf, Op. Cit, P.13.

(40) Menas Borders, Claim and counter Calimin the Kuril Islands dispute, 2001, P.3. www.menasborders.com.

(٤١)(وزارة الخارجية اليابانية)، المصدر السابق، ص٥.

(42) Keith A. Call, Op. Cit, P.741-749.

(٤٣) نوري العاني وآخرون، المصدر السابق، ص٦٤-٦٥ .

(44) Virginia B. Graf, Op. Cit, P.13.

(٤٥) الحرب الصينية – اليابانية ١٨٩٤-١٨٩٥ : إنَّ من أبرز الأسباب التي قادت الى قيام الحرب بين الصين واليابان عام ١٨٩٤ توقيع اليابان معاهدة السلام مع كوريا عام ١٨٧٦-بعد زيادة التنافس الاجنبي عليها-، ونيجة لاصرار اليابان على بقاء قواتها في كوريا بحجة إصلاح الاوضاع هناك، الأمر الذي رفضته الصين، فما لبثت أن قامت الحرب بين القوات الصينية واليابانية في اب ١٨٩٤، وتمكنت القوات اليابانية خلالها من إحراز تقدم سريع داخل الصين التي ناشدت الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية التدخل لإيقاف الحرب التي أُنتهت بتوقيع الطرفين على معاهدة (شيمونسكي) في ١٦ من نيسان ١٨٩٥، التي نصت على أعتراف الصين باستقلال كوريا، وتنازلها الى اليابان عن جزر البسكادورس وجزيرة (فرموزا) وشبه جزيرة (لياو تونغ) جنوبي منشوريا بما فيها ميناءي (بورت ارثر) و(دايرن)، ودفعها غرامة مالية قدرها (٢٠٠) مليون (تايل) فضة الى اليابان، وفتح خمسة موانئ رئيسة في الصين أمام التجارة اليابانية، ومنح اليابان امتياز (الدولة الاولى بالرعاية). ومن خلال هذه المعاهدة حصلت اليابان على قواعد عسكرية في الجزر العائدة للصين في المحيط الهادئ لحماية الأجنحة الجنوبية لقواتها والسيطرة على المسارات الحربية كافة الذاهبة الى (بكين) عاصمة الصين.

منتهى طالب سلمان، موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ط٢، دار الفراهيدي، بغداد،٢٠١١ ، ص ١٢١-١٢٢.

(٤٦) الحرب اليابانية – الروسية ١٩٠٤-١٩٠٥ : على أثر الامتيازات التي حصلت عليها اليابان نتيجة توقيع الصين على معاهدة (شيمونسكي) عام ١٨٩٥، ثارت ردود أفعال دولية، ولاسيما لدى روسيا التي عززت مصالحها في كوريا

ومنشوريا، لذلك أُتخذت اليابان الاجراءات اللازمة لحماية مصالحها في كوريا، ودخلت في مفاوضات مع روسيا عام ١٩٠٣ ، وبينما كانت المفاوضات جارية بين البلدين، أرسل القيصر الروسي قوات ضخمة بأُتجاه الشرق عبر خطوط سكة حديد سيبيريا، وحينها قطعت اليابان المفاوضات في شباط ١٩٠٤، وأعلنت قطع العلاقات الدبلوماسية والحرب على روسيا ، ثم وجهت ضربة للاسطول الروسي المتمركز في ميناء (بورت ارثر) في منشوريا.وقد تمكن اليابانيون من تحقيق الانتصارات على الروس في المعارك البرية والبحرية خلال الحرب، وقد أُتجهت اليابان الى الولايات المتحدة الامريكية وطلبت وساطتها لانهاء الحرب، وبالفعل استجاب الطرفان لوساطة الرئيس الامريكي (ثيودور روزفلت) وكان اللقاء في مدينة (بورتسموث) الامريكية، ووقع الطرفان على معاهدة (بورتسموث) في ايلول ١٩٠٥ التي نصت على حصول اليابان على ميناء (بورت ارثر) بما في ذلك خط سكة الحديد الذي يربط هذا الميناء بمدينة (موكدن) في اقليم منشوريا، وحصولها على أمتياز الصيد في مياه سيبيريا،وأعتراف روسيا بضم كوريا الى اليابان، فضلا عن سيطرة اليابان على المشاريع الإنشائية في منشوريا، ومن أهمها سكة حديد منشوريا.وبذلك أصبح لليابان موطئ قدم راسخ وقوي في البر الاسيوي، فضلاً عن تأكيد تفوقها السياسي العسكري والاقتصادي في كوريا، فحلت اليابان تلقائياً محل روسيا في الهيمنة على جنوب منشوريا وكوريا.

المصدر نفسه، ص١١٤-١١٥.

(47) Dmitri Trenin and Yuval Weber, Russa's Pacific Future : Solfing the south Kuril Islands Dispute, Carnegie Endowment Internationd Peace, Moscow, 2012, P.5.

(٤٨)(وزارة الخارجية اليابانية)، المصدر السابق، ص٥.

(49) Keith A. Call, Op. Cit, P.742-743.

(50) Morris Suzuki, Op. Cit, P.9.

(51) Virginia B. Graf, Op. Cit, P.14.

(52) Zolotaryova D. V., Op. Cit, P.272.

(53) Harako Saito, Op. Cit, P.128.

(54) Virginia B. Graf, Op. Cit, P.15.

(٥٥) للمزيد حول الأحتلال الياباني لمنشوريا وموقف عصبة الأمم والرأي العام الدولي ينظر :

Foreign Relations of United States, Japan : 1931-1941, Vol.1, Washington, 1943, .2-117.

(٥٦) زاد الاتحاد السوفيتي من إجراءاته الاحترازية لاسيما بعد استكمال اليابان احتلال الصين في الحرب الصينية – اليابانية الثانية عام ١٩٣٧، إذ احتلت اليابان على أثرها أقليم منغوليا الصيني المتاخم للحدود السوفيتية ووصلت إلى جيهول، أحد أهم المراكز الرئيسة في أقليم منغوليا، ومن ثم وصل إلى جنوب سور الصين العظيم.

Westel W. . Willouybby, the Sino-Japanese: Controversy ans League of Nations, First Edition, New York, 1968, P. 505-540.

(57) Virginia B. Graf, Op. Cit, P.16.

(٥٨) دولة منشوكو : وبدعم من اليابان أُعلن عن تأسيس دولة مستقلة في منشوريا في الول من اذار ١٩٣٢، وجعلتها حكومة عميلة لها، وفي التاسع من اذار أُعلن عن تشكيل حكومة (منشوكو) وهو الاسم الذي أصبح يطلق على منشوريا ، وسرعان ما تدفقت رؤوس الأموال اليابانية الى هذه الدولة، وتم مد سكك الحديد للأغراض التجارية والعسكرية، ثم سعت اليابان بأُعترافها بـ (دولة منشوكو) في الخامس عشر من ايلول ١٩٣٢، ووقع الطرفان على بروتوكول سمح فيه لليابان ببقاء القوات العسكرية في منشوريا، وتعهد فيه الطرفان بالتعاون على الحفاظ على أمنها الوطني.

Telegram from The Secretary Ambassador in Japan (Grew, In 15/September/1932, F.R.U.S, 1931-1941, P.103.

(59) Zolotaryova D.V, Op. Cit, P.272.

(60) Virginia B. Graf, Op. Cit, .16.

(61) Keith A. Call, Op. Cit, P. 743.

(62) Morris Suzuki, Op. Cit, P.9.

(63) Nobou Shmotomai, Cold War in East Asia and the Northern Territoires Problem, P.70, In : www.Cold War Interactional History Project.

(64) Keith A. Call, Op. Cit, P.743.

(٦٥)فوزي درويش، المصدر السابق، ص١٧٨.

(66) Keith A. Call, Op. Cit, P.744.

(67) Raymond L. Garthoff, Northern Territories – or Southern Kurils, International Affairs, 1991, P.88.

(68) Haruko saito, Op. Cit, P.128.

(69) Menas Borders, Op. Cit, P.3.
(70) Ibid, P.3-4.
(71) Keith A. Call, Op. Ct, P.745-746;
(وزارة الخارجية اليابانية)، المصدر السابق، ص٦ .
(72) Virginia B. Graf, Op. Cit, P.17.
(73) Keith a. Call, Op. Cit, P.746.
(٧٤)Willard L. Thorp, The United States and The Far East, Second Edition, United States, 1962, p.41.
(75) Haruko Saito, Op. Cit, P.129.
(76) Keth A. Call, Op. Cit, P.747.
(77) Nobou Shimotomai, Op. Cit, P.76.
(٧٨) الجنرال ماك أرثر : جنرال عسكري، وقائد القوات العامة لجيوش الحلفاء في منطقة الشرق الاقصى طوال مدة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٣٥)، وبعد توقيع اليابان على وثيقة الاستسلام عام ١٩٤٥، عقد مؤتمر في موسكو في كانون الاول ١٩٤٥، تقرر فيه إنشاء لجنة للشرق الاقصى ضمت ممثلي إحدى عشرة دولة، وخولت هذه اللجنة التي أتخذت من واشنطن مقراً لها، سلطة وضع سياسة القائد الاعلى لدول الحلفاء الجنرال (دوكلاس ماك ارثر). الذي أتجه منذ بداية الإحتلال الى محاولة إدخال مجموعة من الاصلاحات على المجتمع الياباني، الأمر الذي من شانه ان يمنع من عودة النزعة العسكرية والتوسع والعدوان مرة ثانية، لذلك عندما احتلت الولايات المتحدة الامريكية اليابان جاءت معها ببرامج إصلاحية، كما أعلن الجنرال (ماك ارثر) أنَّ اليابان أصبحت في وضع يسمح بإبرام معاهدة سلام معها، لذلك دعت الى عقد مؤتمر دولي في (سان فرانسيسكو) ضم عدداً من ممثلي دول الحلفاء للتباحث في مستقبل علاقاتها مع اليابان، وأسفر المؤتمر عن عقد معاهدة صلح مع اليابان في الثامن من ايلول ١٩٥١
منتهى طالب سلمان، المصدر السابق، ص١٢٧-١٨٨.
(79) Raymond L. Garthoff, Op. Cit, P.89.
(80) Qutoed in: Keith A. Call, Op. Cit, P.747
(٨١)(وزارة الخارجية اليابانية)، المصدر السابق، ص٧ .
(82) Virginia B. Graf, Op. Cit, P.18.
(83) Harako Sait, Op. Cit, P.129.
(84)Ministry of Foreign affairs of Japan,Ibid, In : www.mofa.go.ip
(٨٥) للمزيد حول الإصلاحات الأمريكية في اليابان ينظر :
كاظم هيلان محسن السهلاني، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان ١٩٤٥-١٩٥٢، أطروحة دكتوراه، كلية التربية جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص١١٤-٢٥٢.
(86) Menas Borders, Op. Cit, P.4.
(87) Nobou Shimotomai, Op. Cit, P.76.
(88) Keith A. Call, Op. Cit, P.748.
(89) Nobou Shimotomai, Op. Cit, P.76-77.
(٩٠) جاء أتفاق فينا لاحقا عام ١٩٦٩ المادة (٣٦) ، موضحاً رأياً منح الحق للدولة التي لم تكن جزءاً أو موقعة على المعاهدة (طرفاً ثالثا) و (أولئك الذين لم يوقعوا المعاهدات)، لو رغب موقعي الاتفاقية توسيع حق الدولة الثالثة ولو وافقت الدولة الثالثة على ذلك.
Menas Borders, Op. Cit, P.4.
(91) Haruko Saito, op. Cit, P.130.
(92) Nobou Shimotomai, Op. Cit, P.78.
(٩٣) للمزيد حول المباحثات بين الطرفين ينظر :
Foreign relations of the United States, Japan, 1955-1957, Vol.XXIII, Part.1, Washington, 1991, P.661-941.
(94) Haruko Saito, Op. Cit, P.130-131.
(95) Ministry of Foreign Affairs of Japan, Japanese Terroitory, Joint Campendium of Decuments on the History of Territorial Issue Negotiaions of the Normalization of Japanese – Soviet Relations, Letter From the plenipotentiary Reprehensive of the Japanese Government, S. Matsumoto to the USSR First Deputy Minister of Froeign Affairs, A.A. Gromyko (1956), In : www.mofa.go.ip.

(96) Ibid, Letter From the USSR First Deputy Minister of Foregin Affairs, A. a. Gromyko, to the Plenipoten Tiary Representative of the Government of Japan. S. Matsmoto (1956).
(97) Nobou Shimotomai, Op. Cit, P.78 ; Harako Saito, Op. Cit, P.131.
(98) Zolotaryova D. V., Op. Cit, P.264.
(99) Nobou Shimatomai, Op. Cit, P.78-79.
(100) Roymond L. Garthoff, Op. Cit, P.90.
(101) Hauku Saito, Op. Cit, P.131.
(102) Haruko Saito, Op. Cit, P.132.
(103) Virginia b. Graf, Op. Cit, P.20.
(104) Ministry of Foreign affairs of Japan, Japanese Territory, Paragraph q of the Joint Declaration of Japan and the USSR (1956).
(105) Zolotaryova D. V., Op. Cit, P.274.
(١٠٦) معاهدة الأمن : : نصت معاهدة (السلام) أي معاهدة (فرانسيسكو)، التي تم عقدها بين دول الحلفاء واليابان عام ١٩٥١، على إمكانية عقد أتفاقيات مع الدول الاخرى فأنتهزت الولايات المتحدة الامريكية فرصة عدم وجود قوات يابانية كافية لحماية اليابان، فسارعت لعقد معاهدة أمن مع اليابان في الثامن من أيلول ١٩٥١، خولتها بموجبها حق إبقاء قواتهما في اليابان ريثما تتمكن الأخيرة من تحمل عبء الدفاع عن نفسها، وتضمنت معاهدة الأمن الإشارة إلى أنها منعقدة في إطار الأمن الجماعي للدفاع عن النفس التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة (المادة ٥٢)، وأوضحت المعاهدة أن القوات الأمريكية في الأراضي اليابانية وفي الأراضي القريبة منها ستستخدم في المحافظة على الأمن والسلام الدوليين في الشرق الأقصى، كما تستخدم في المحافظة على أمن اليابان من أي أعتداء خارجي أو داخلي أو أضطرابات نتيجة الإثارة التي تقوم بها الدول الأجنبية، كما نصت المعاهدة على أنه ليس من حق اليابان منح أية قواعد أو صلاحيات من أي نوع أو السماح بمناورات بحرية أو جوية أو برية أو نحو ذلك لقوة ثالثة بدون موفقة الولايات المتحدة الأمريكية.
منتهى طالب سلمان، اليابان تحت الاحتلال الامريكي: ١٩٤٥-١٩١٥، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد ١٦، ٢٠١٠ ، ص٥٩٨-٥٩٩.
(107) Roymond L. Garthoff, Op. Cit, P.90.
(108) Ministry of Forign Affairs of Japan, Japanese Territory, Memorandum From The Soviet Gorernment the the Gorernment of Sapan (1960).
(109) Haruko Saito, Op. Cit, P.132.
(110) Nobou Shimotoai, Op. Cit, P.79.
(111) Virginia B. Graf, Op. Cit, P.21.
(112) Nobou Shimotomai, Op. Cit, P.80.
(113) Virgina B. Graf, Op. Cit, P.21.
(114) Ibid, P.21.
(115) Nobou Shimotomai, Op. Cit, P.80.
(116) Ministry of Foregin Affairs of Japan, Japanese Territory, Japan –Soviet Joint Communique (1973).
(117) Nobou Shimotomai, Op. Cit, P.81.
(118) Virginio B. Graf, Op. Cit, P.22.
(119) aymond L. Garthoff, Op. Cit, P.91.
(120) Nobou shimomai, Op. Cit, P.81.
(121) Virginia B. Graf, Op. Cit, P.25.
(١٢٢)البيريسترويكا: وتعني (إعادة البناء)،وهو البرنامج الذي اعلن عنه الرئيس السوفيتي (ميخائيل غورباتشوف) خلال ثمانينات القرن العشرين، لاصلاح النظام الاقتصادي السوفيتي.
(١٢٣) الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني ((LDP، وهو حزب سياسي ياباني محافظ من اليمين، ويعد من اهم الاحزاب اليابانية واكثرها شعبية، حكم خلال المدة ١٩٥٥-٢٠٠٩
(124) Nonou Shimotomai, Op. Cit, P.81-83.
(١٢٥) كارثة تشيرونبيل: أكبر كارثة نووية شهدتها اوكرانيا السوفيتية عام ١٩٨٦، ويعود سبب الكارثة الى حدوث خلل في مصادر الطاقة، وأدت هده الكارثة الى خسائر بشرية ومادية كبيرة.

Menas Borders, Op. Cit, P.4.
(126) Virginia B. Graf, Op. Cit, P.25.

(127) Nobou Shimotomai, Op. Cit, P.84.
(128) Haruko Saito, op. Cit, P.132.
(129) Virginia D. Graf, Op. Cit, P.26.
(130) Ibid, P.27.
(131) Morris Suzuki, Op. Cit, P.2;

للمزيد حول بيلوغرافية جزر الكوريل وجزيرة سخالين ينظر:

Ben Fitzhugh and Scottymoore and Chrils Lockwood, Archaeological Paleobiogeography in the Russian Far East: The Kuril Islands and Sakhalin in Comparative Perspective, Vol. 43, No.1 , University of Hawai'j Press, 2004, p.92-122.

(132) Haris Attila, Saw Flies From Sakhalin and the Juril slands (Humenoptera, Tenthredinidar), Natura Somogyiensis, No.9, Kaposva'r, 2006, P.187.
(133) Raymond L. Garthoff, Op. Cit, P.89 ; Taymond L. Gavthoff, a senior fellow at the Brooking Insitution, is qretired, Foreign Service afficer and fromer U.S, ambassador to Bulgaria, 1991, P.1.
(134) Keth A. Call, Op. Cit, P.752.
(135) Morris Suzuki, Op. Cit, P.12-13; Dmitri Trenin and Yuval Weber, Op.Cit, p.1.
(136)Dmitri Trenin and Yuval Weber, Op.Cit, p.V.
(137) Keth A. Call, Op. Cit, P.752.
(138) Raymond L. Garthoff, Northern Terrtories, P. 90.
(139) Kieth A. Call, Op. Cit, P.744.
(140) Menmas Borders, Op. Cit, P.3-4.
(141) Haruku Saito, Op. Cit, P.129.
(142) Menas Borders, Op. Cit, P.4.
(143) Nobou Shimotomai, Op. Cit, P.76.
(144) Zolotaryova D. V, Op. Cit, P.276.
(145) Morris Suzuki, Op. Cit, P. 13.
(146) Zolotaryova D. V., Op. Cit, P.275.
(147)
(148) Morris Suzuki, Op. Cit, P.12.
(149) Raymond L. Garthoff, Northern Territovies, P.88.
(150) Nobou Shimotomai, Op. Cit, P.76.
(151) Nenas Biorders, Op. Cit, P.4.
(152) Zolotaryova, D. V, Op. Cit, P.276.
(153)
(154) Keith A. Call, Op. Cit, P.732.
(155) Ibid, P.732-733.
(156) (International Court of Justice), First Case, Japan - Russia : (Kuril Islands), Demanding State : Russian Federation, Respondent State : Japan, In : www.icj-cij.org.
(157) (International Court of Justice), Russia : Applicant V. Japan : Respondent, In : www.icj-cij.org.
(158) Keith A. Call, Op. Cit, P.734.
(159) Ibid, P.740-741.
(160) Ibid, P.735-737.
(161) (In the International Court of Justice), Op. Cit, In : www.icj-cij.org.

قائمة المصادر

اولا:الوثائق الامريكية المنشورة:

1- Foreign Relations of United States, Japan : 1931-1941, Vol.1, Washington, 1943.
2- Foreign relations of the United States, Japan, 1955-1957, Vol.XXIII, Part.1, Washington, 1991.

ثانيا:المصادر الوثائقية:

1- (In the International Court of Justice), In : www.icj-cij.org.
2- (International Court of Justice), First Case, Japan - Russia : (Kuril Islands), Demanding State : Russian Federation, Respondent State : Japan, In : www.icj-cij.org
3- (Ministry of Foreing Affairs of Japan) Hstory of The Kuril Island Dispute, Rianovosti, 2012, P.1, In : WWW.Rlauru.com
4-(Security Council), Conflictin The Kuril Islansi, In : www.securitycouncilreport.org
5-Hunter Miller, Treaties and Other International Act of the United Stated of America, Vol. 6, Washington, 1942.
6-Ministry of Foreign Affairs of Japan, Japanese Terroitory, Joint Campendium of Decuments on the History of Territorial Issue Negotiaions of the Normalization of Japanese – Soviet Relations, In : www.mofa.go.ip

ثالثا:الكتب العربية والمعربة:

١- (وزارة الخارجية اليابانية)، الأراضي الشمالية : العمل نحو إبرام معاهدة سلام، اليابان، ٢٠١٤.
٢- أرثر تريمان، اليابان الحديثة، ترجمة وديع سعيد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٣- فوزي درويش، اليابان: الدولة الحديثة والدور الامريكي، مطبعة غباشي، ط١، القاهرة، ١٩٨٩.
٤- منتهى طالب سلمان، موجز تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، ط٢، دار الفراهيدي، بغداد،٢٠١١.
٥- نوري عبد الحميد العاني وآخرون، تاريخ أسيا الحديث والمعاصر، ط١، بغداد، ٢٠٠٦.

رابعا:الكتب الاجنبية:

1-(Blackwell Publishing Ltd),Biodiversity and biogeography of the islands of the Kuril Archipelago, Journal of Biogeography, 30, 2003.
2-Claude A. Buss, Asia in The Modern World, a History of China, Japan, South and Southeast Asia, Library of Congress, First Printing, United States of America, 1955.
3-Dmitri Trenin and Yuval Weber, Russa's Pacific Future : Solfing the south Kuril Islands Dispute, Carnegie Endowment Internationd Peace, Moscow, 2012.
4-H. J. Snow, F.R.G.S, Notes on The Kuril Islands, John Murray: AL-Bemarle Street,London, 1897.
5-John Whitney Hall, Japan From Prehistory to Modern Times, From the Japan Foundation, Japan, 1996.
6-Keith A. Call, Southern Kurils or Northen Teritores : Resolving The Russ-o-Japanese border Dispute, Brigham Young University, Law Review, 1992.
7-Morris Suzuki, Russian Obstinacy and New Prospects for Deace, The Kuril Islans Controversy, Senior Seminer : Transboundary Environment, 1999.
8-Paul Hibbert Clyde, The Far East : A History of the Impact of the West on Eastern Asia, Second Edition, Prentice-Hall, The United State of Amerca, New York, 1952.
9-Taymond L. Gavthoff, a senior fellow at the Brooking Insitution, is qretired, Foreign Service afficer and fromer U.S, ambassador to Bulgaria, 1991.
10-Westel W. . Willouybby, the Sino-Japanese: Controversy ans League of Nations, First Edition, New York, 1968.
11-Willard L. Thorp, The United States and The Far East, Second Edition, United States, 1962.
12-Zolotaryora D. V., Dispute Between Russia and Japan Concerning Kuril Islands, Gumilyov Eurasian National University, Astana.

خامسا:الاطاريح العربية والاجنبية:

أ-العربية:

أحمد عبد علي عباس، سياسة اليابان الإقليمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

ب- الاجنبية:

Virginia B. Graf, The Russians Debate The Kuril Islansds Territorial Dispute : An Aspect of Russo-Japanese Relations in the Post-Cold Ware World, Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 1993.

سادسا:البحوث والمجلات العربية والاجنبية:

أ-العربية:

منتهى طالب سلمان، اليابان تحت الاحتلال الامريكي: ١٩٤٥-١٩١٥، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد ١٦، ٢٠١٠.

ب- الاجنبية:

1-Ben Fitzhugh and Scottymoore and Chrils Lockwood, Archaeological Paleobiogeography in the Russian Far East: The Kuril Islands and Sakhalin in Comparative Perspective, Vol. 43, No.1 , University of Hawai'j Press, 2004.

2-Edgar Franz, Siebold's Involvement in the Friendship Treaty Between Japan and Russia, Ritsumeikan International Affairs, Vol.6, Ritsumeikan University, 2008.

3-Haris Attila, Saw Flies From Sakhalin and the Juril slands (Humenoptera, Tenthredinidar), Natura Somogyiensis, No.9, Kaposva'r, 2006.

4-Haruko Saito, The Northen Teritory Problem : Past and Present, Teikyo International Cultural, No.16.

5-Menas Borders, Claim and counter Calimin the Kuril Islands dispute,2001, www.menasborders.com

6-Nobou Shmotomai, Cold War in East Asia and the Northern Territoires Problem, P.70, In : www.Cold War Interactional History Project.

7-Raymond L. Garthoff, Northern Territories – or Southern Kurils, International Affairs, 1991.